جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنـــوان المذكـــرة
التحديات الإقليمية للآمن المغاربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب (الطالبان):

- زياني زين الدين
- شادلي عمر

إشراف الأستاذ :

الأستاذ بن زايد أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة

ـــ الأستاذ خروبي شوقي	استاذ باحث ..... رئيساً
ـــ الأستاذ بن زايد أمحمد	استاذ باحث..... مشرفاً ومقرراً
ـــ الأستاذ بلحاج هواري	استاذ باحث..... عضواً مناقشاً
ـــ	

الموسم الجامعي : 1436هـ /1437 هـ
2015م/2016م

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور بن زايد ا محمد, على ملاحظاته الدقيقة، وحرصه الشديد على حسن الصياغة والإتقان في العمل، فكان مكمّلاً لنقصنا، وفاتحا لنا آفاقا لم نكون لندركها لولاه، و الذي على الرغم من انشغالاته لم يبخل علينا بتوجيهاته فساهم بذلك كثيرا في إنجاز هذا العمل.

لكم منا فائق الاحترام والشكر و العرفان، و نتمنى لكم المزيد من التقدم، وخدمة العلم و طالبيه.

إلى أعضاء لجنة المناقشة لاهتمامهم و حضورهم.

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر, اللذين لهم الفضل في تكويننا في فترتنا ما قبل التدرج و ما بعد التدرج.

إلى كافة زملاء الدراسة على التشجيع و التمنيات بالتوفيق.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

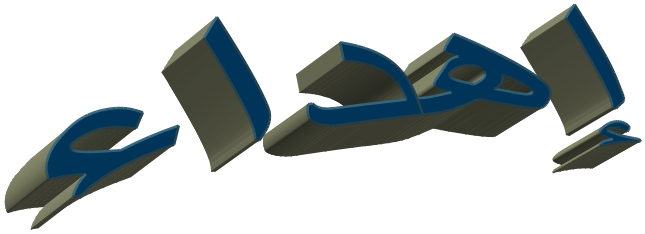

إلى معنى الحب و الحنان و التفاني...إلى بسمة الحياة و سر الوجود...إلى من كان دعاءها سر نجاحي إلى أغلى إنسان في الوجود...

"أمي الحبيبة"

إلى من كلله الله بالمهيبة و الوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى ذروة فخري و قوتي ...

"أبي الغالي"

إلى من ساعدونا و عملوا معنا لإتمام هذا العمل.

إلى كل اصدقاءنا، و زملائنا و زميلاتنا.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدنا المتواضع.

مقدمة

لا شك أن التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في العقد الماضي و تشهدها في العقد الحالي، قد تركت أثارها على التفاعلات الدولية المختلفة، وكذا على النظام الدولي وترتيباته .

ولما كان موضوع الأمن يعد من أولويات السياسات القطرية و الدولية، توجب إعادة النظر في هذا المفهوم الذي واجه بدوره تحديات جديدة، في ظل تنامي هيمنة القوى العظمى على النظام العالمي والتراجع المتنامي لمفهوم السيادة الوطنية، و اتساع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة التسلح و حماية البيئة، وهيمنة سياسات التكتلات الإقليمية والعالمية هذه القضايا جميعها دفعت الدارسين و صناع السياسة إلى إعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الأمن الوطني، و بدأ الاهتمام بموضوع الأمن يتسع ليشمل موضوعات أخرى غير عسكرية كالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بل حتى الفكرية. كما بدأ النقاش يتركز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي والعالمي وكما تم استبدال الدولة كمرجعية في الدراسات الأمنية بالإنسان، فبدأ أيضا النقاش يتبلور حول مفهوم الأمن الإنساني بناء على ذلك، عرف المغرب العربي عدة تطورات وتغيرات على جميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية ، بعد ثورات الربيع العربي الشيء الذي جعل منه ميدانا خصبا للدراسات الأكاديمية التي تحاول تمحيص هذه الديناميكيات الجديدة التي دخلها، وإذا كانت مجمل هذه الدراسات تركز على الجوانب السياسية أو التاريخية، فإن الجوانب الأمنية لم تحظ بذلك القدر من الدراسة، وهو ما يدفع إلى فهم تحدياتها وأهم الإشكاليات المحيطة بها.

ومما لا شك فيه أيضا، أن منطقة المغرب العربي هي منطقة الأزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور امني يؤثر بشكل كبير و مباشر على الأمن الإقليمي و الدولي ككل إذ تشهد المنطقة مختلفة الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية إلى كارتيلات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها إضافة إلي الأقليات و العرقيات و النزاعات التي تتسبب فيها لتحقيق بعض المصالح الضيقة وعلى رأسها مطالبها الانفصالية، ك ل هذه المهددات جعلت من المنطقة المغاربية و دول الجوار(منطقة الساحل

و الصحراء) بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

وثمة الكثير من الوقائع والمعطيات التي تدفع بصناع القرار والمعنيين بالأمن الإقليمي والدولي للفزع مما يجري في منطقة الشمال الإفريقي، حيث الصحراء الكبرى التي ظلت لأعوام طويلة عصية على الفهم وتفكيك الرموز. ولعل التحركات التي شهدتها السنوات الأخيرة تؤشر بتحول مفاهيمي لمقاربات الأمن من شأنه أن يعيد بعثرة أوراق الحرب العالمية على الإرهاب ويضع أمن شمال إفريقيا وأوروبا على المحك.

ونظرا أيضا، لغياب تعاون أمني بيني وثيق بين البلدان المغاربية من جهة، وبينها وبين محيطها الإفريقي و الدول الأوربية، أيا كانت مواقفها من الحرب ضد التهديدات الأمنية، فهي معنية بها، فتأثيرات التحولات في المنطقة سياسيا وعسكريا، لابد أن تكون لها تأثيراتها على بلدان المنطقة، وإن اختلفت تلك التأثيرات من بلد لآخر و من هذا المنطلق حاولنا في هذه الدراسة التطرق للأهمية التي يوليها موضوع الأمن ألمغاربي و موضوع التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي و التحديات التي توليها مختلف الدراسات اهتماما بالغا، جعلنا نهتم بالموضوع و نحاول تحليل أهم المعطيات التي تساعدنا للوقوف عند بعض مواطن الحل.

سبب اختيار الموضوع

لقد تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع بين الأسباب و الاعتبارات الشخصية الذاتية، و الاعتبارات الأكاديمية "العملية" و هي كالتالي:

1 الاعتبارات الشخصية

يندرج سبب اختيار هذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع آليات تفعيل اتحاد المغرب ألعربيي نظرا لأهمية الموضوع ، كونه من مجال تخصص دراستي "الدراسات المغاربية"، أما عن الأسباب الذاتية فكوننا من الذين يعيشون في هذه المنطقة فان شعورك يتأثر بما يحدث في المنطقة يكون مباشر و هو ما يدفعك لتساؤل عن الأسباب و المسببات والحلول و النتائج.

2 الاعتبارات العلمية و العملية

أ– العلمية : يمكن تلخيصها في مجموعة الأهداف التالية

1– تهدف هذه الدراسة من الناحية العلمية إلى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة

أي ظاهرة الأمن ألمغاربي من خلال التركيز على الجانب الأمني والاقتصادي والسياسي للمفاهيم.

2- محاولة تحديد إطار نظري مناسب لتفسير الأمن ألمغاربي.

3- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عن مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول المغاربية من خلال معرفة مصادر التهديدات و أسبابها والإطلاع عن أهم الموارد والإمكانات المتاحة لتوسع نشاطها و استمرارها.

4- إثراء مكتبة الجامعة بأحد المواضيع الهامة ألا وهو موضوع التهديدات الأمنية والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية الأكاديمية وكذلك على المستوى الواقعي العملي,

ب- العملية : تساهم هذه الدراسة في الفات أنظار الباحثين والمهتمين والمقررين سيما في الدول المغاربية، من أجل طرح تصورات ووضع إستراتيجيات، لأجل تفعيل التكامل ألمغاربي لتجاوز معضلات الحاضر والاستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية علمية تعمل على تجسيد حلم الشعوب المغاربية في تحقيق التكامل ألمغاربي والوحدة بينها و من وراءه الأمن في المنطقة كمطلب أساسي.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على مقاربة مفاهيمية للأمن المغاربي، هذه التجربة العميقة عمق النضال المغاربي المشترك ولكن نتائجها وواقعها لا يعبر عن أدنى توافق أو تقارب بين دوله، ولا يعكس إلا علاقات توتر وفتور بل وعلاقات صراع وسكون، وذلك في ظل بيئة دولية تشهد ظهور قوى ذات طابع اقتصادي تنشط من خلال دواليب وميكانيزمات العولمة الإقتصادية والتي ساعدت على انتشار ودعم مثل هذه التجمعات في ما اصطلح عليه بالتنظيمات سواء في مجال التهريب و الاجرام أو في مجال الهجرة غير الشرعية أو تصاعد التنظيمات الارهابية

في حين تبقى الدول المغاربية متفرقة في ظل هذه المتغيرات حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة منفردة، وهذا ما يعطي للموضوع موقعه في كونه يتعرض لأحد التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي محاولين الوقوف على العوامل والتحديات الحقيقية التي تكمن وراء تعثر وتوقف تجربة تحقيق الأمن المغاربية وعدم تمكن الدول المغاربية من تحقيق أهدافها التي بعثت لأجلها، و في مقدمتها تأسيس اتحاد مغاربي يقف في وجه كل التهديدات و التحديات.

كذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتضمن تطلعات وآفاق مستقبلية لهذا الكيان المغاربي وفق سيناريوهين الأول يفترض تحقيق الأمن المغاربي في المنطقة من خلال تحقيق التكامل المغاربي ضمن إستراتيجية بديلة، والثاني يفترض بقاء الوضع كما هو بالنسبة لدول المغاربية بمعنى استمرار الجمود وهذا ينطلق من الوضع المتصاعد للتهديدات الأمنية في غياب حل أمني مشترك.

أهداف الدراسة

إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى معرفة الأسباب و المعوقات التي آلت بأمن المغرب العربي إلى الجمود، مع رصد و تحليل الظروف الداخلية و الخارجية المحيطة بدول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة الماضية، و وضع حوصلة عن تحديات و آليات المغرب العربي خلال فتَرة نشاطه، ثم محاولة إعطاء بعض المقتَرحات و الوسائل التي من شأنها إعادة استمراره وفق رهانات و معطيات جديدة تواكب الظروف المحيطة، خاصة في إطار التطورات السياسية التي تعانيها بعض دول الاتحاد.

و تتضمن أهداف البحث أيضا دراسة المعطيات الجغرافية و التاريخية و الأمنية لدول المغرب العربي و أهم مواردها الاقتصادية و دورها في تحقيق الوحدة المغاربية و منها توحيد الجهود المغاربية وصولا إلى فكرة اتحاد المغرب العربي .و إعادة تطويره وفق الميكانيزمات الجديدة الراهنة.

أدبيات الدراسة

إذا كان من الصعوبة بمكان حصر كل الدراسات و البحوث التي اهتمت بالمغرب العربي، فان المدركة منها كانت مخصصة لميادين محددة، حيث أف من أهم الدراسات السابقة التي تناولت فكرة الاتحاد المغاربي :

–كتاب" **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** "لصبيحة بخوش، حيث يعد هذا من أبرز المؤلفات التي عالجت موضوع اتحاد المغرب العربي بتفصيل و بأكثر تخصص، حيث يعرض الكتاب مقاربة نظرية التكامل، كما يتعرض بالدراسة و التحليل لمقومات التكامل في منطقة المغرب العربي تاريخيا و جغرافيا و اقتصاديا، كما يناقش الكتاب المحولات الوحدوية لتأسيس اتحاد المغرب العربي و أهم العوامل الداخلية و المؤثرات الخارجية التي ساهمت في قيامه، وصولا إلى تحليل المعوقات و العراقيل التي آلت دون استمرار قيام الاتحاد، مع محاولة إعطاء بعض مداخل التفعيل.

–دراسة مدكرة الطالبة رقية بلقاسمي بعنوان,***"التكامل الاقلمي المغاربي :دراسة في التحديات و الافاق المستقبلية"*,حيث أن غايته من الدراسة إبراز أهم التحديات و التهديدات المؤثرة على

كيان و أمن المغرب العربي الداخلية منها و الخارجية، و ترتيبها وفق المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة المرتبطة بأمن المغرب العربي.

كما بإمكانها أف تساعد في معرفة حدوده الأمنية عند بناء الاستَّراتيجيات و الخطط المستقبلية، فدراسة الحدود الأمنية للمغرب العربي تكتسي أهميتها من حيث أنها أضحت المحدد الرئيسي الضامن للحفاظ على هويته، و هذا بعد أن أصبح العام يعيش في ضل أحادية اقتصادية و سياسية.

– دراسة كذلك مذكرة الطالب مخلوف رملي تحت عنوان : " **آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي** " و الذي تعمق في دراسة أهم آليات ,واهم سبل التي تمكن من خلالها تفعيل التكامل للمغرب العربي ,الذي أصبح بدوره يحقق أمنه ويعالج أزماته ,ويحل مشتكله بطريقة جماعية ,بعد أن أصبحت قضية تحقق إقليميا وليس كل دولة على حدى .

– دراسة مذكرة بخويا دريس بعنوان :"**جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس,الجزائر,المغرب نمودجا**",تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على أحد أهم الأزمات التي مرت بها ولا زالت منطقة المغرب العربي، وبالأخص الجزائر، تونس والمغرب؛ ألا وهي ظاهرة الإرهاب، حيث يتم التطرق بالدراسة والتحليل لنشأة الظاهرة في هذه الدول وأسباب تناميها، والانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للظاهرة على دول المغرب العربي، على نحو يمكن من رصد أهم الآليات الوقائية وكذا الردعية القانونية والأمنية الكفيلة بمحاربة الظاهرة، والتي اعتمدت من قبل دول المغرب العربي.

إشكالية الدراسة

للبحث عن آليات تفعيل المغرب العربي لابد أولا الحديث عن مميزات منطقة المغرب العربي و خصائصها الجغرافية و الاقتصادية و الثقافية ، ثم التعرض لأسباب فشل الاتحاد و أهم المعوقات التي واكبت مساره الوحدوي .و من هذا المنطلق نطرح تساؤل رئيسي في إشكالية الدراسة فحواه.

لدراسة هذا الموضوع تم تحديد **الإشكالية الرئيسية** التالية :

– ما هي أهم التحديات التي يواجهها الأمن في المنطقة المغاربة وماهي توجهاتها المستقبلية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية **التساؤلات الجزئية** التالية

1– ما المقصود بالأمن المغاربي و ما هي مقارباته المفاهيمية ؟

2– ماهي أهم التهديدات و التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية و ما هي مصادرها ؟

3– ماهي الآليات الحقيقية التي تسعى الدول المغاربية إلى وضعها من أجل تحقيق أمن الشعوب المغاربية في الوحدة والتكامل ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية :

1– تحديد مختلف التهديدات التي تتعرض لها المنطقة المغاربية يؤدي بالضرورة إلى تحديد مصادرها و أسبابها، و بالتالي تحديد مواطن الضعف لبلدان المغرب العربي في شتى المجالات و الميادين .

2– ساهمت الظروف المحيطة بالمنطقة المغاربية على تزايد وتيرة التهديدات الأمنية و تنوعها، بالانتقال من الجوانب السياسية و الاقتصادية إلى الجوانب الأمنية، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن فيه.

3– كلما كانت هناك خلافات بينية بين الدول المغاربي كلما استعصى الأمر في مواجهة التحديات الأمنية.

حدود و مجال الدراسة

إن الحدود المكانية للدراسة تشمل دول المغرب العربي و هي :تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب و موريتانيا، أما الحدود الزمانية فتشمل فتًات زمنية و سلاسل لغرض التحليل و الاستنتاج، حيث تبدأ تلك الفتًات منذ استقلال بلدان المغرب العربي و هي فتًة الستينيات و التي ظهرت فيها الجهود الوحداوية لهذه الدول إلى غاية تاريخ إنشاء اتحاد المغرب العربي، ثم تلتها مرحلة الجمود و على ضوئها تم استشراف الأبعاد المستقبلية للموضوع قيد الدراسة.

كما قمنا بدراسة الاطار المفاهمي لدراسة الذي تضمن الأمن و ماهيته و شتى مجلاته ,اما في ما يخص الاطار النظري قمنا بدراسة واقع المغرب العربي بالاضافة الى اهم اليات تفعيل هذا التكامل .

منهج الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية والتي تسعى إلى تفسير الظواهر المدروسة بإرجاعها إلى العوامل المسؤولة عن حدوثها، ويستخدم هذا النوع العديد من المناهج والتي من بينها :

أولا :المنهج التاريخي

تم اعتماده في هذه الدراسة على اعتبار أنه ملائم لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي لظاهرة الأمن المغاربي من خلال أهم مقارباته المفاهيمية وأنواعه و مستوياته التي مر بها, و لقد تم توظيف هذا المنهج لمعرفة تطور مفهوم العمل الوحدوي بين دول المغرب العربي، فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها و لكن يقدم تصوره للظروف و المحيط التي تحكم في ميلاد الظواهر و انتشارها و يحاول إيجاد القوانين التي تحكم كل ذلك.

ثانيا : المنهج التحليلي

هذا المنهج الذي يقوم على تحليل المعطيات والمعلومات واستخراج فروضها والتي يتم اختبارها من خلال الحالة أو الظاهرة المدروسة، وهذا ما تم فعلا في هذه الدراسة بتحليل الأوضاع التي تعيشها منطقة المغرب العربي و أهم التهديدات التي تواجهها، حيث يسمح هدا المنهج لمعرفة التحديات التي تواجهها المنطقة المغاربية و من خلاله نستطيع التعرف على اهم الآليات التي تعمل الدول على تحقيقها و تنفيذها لمواجهة المخاطر الامنية.

تقسيم الدراسة:

و محاولة منا الإجابة عن إشكالية البحث تطرقنا إلى دراستها من خلال خطة بحث تتضمن ثلاث فصول:

الفصل الأول : اعتمدنا في الفصل الأول على تحديد الكلمات المفتاحية التي جاءت في الإشكالية و تعريفها ألا و هي الأمن بالتطرق إلى مفهومه ،أنواعه و التوسع في مفهوم الأمن و أبعاده الجديدة خاصة منها الأمن ألمغاربي في زمن الذي شهد عدة تحديات، ثم نقوم بتعريف الأمن ألمغاربي و التركيز على إطاره الجغرافي لما له من تأثير على الأمن ألمغاربي،كما حاولنا من خلال هذا الفصل الحديث عن البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي.

لأن التعريف بمنطقة المغرب العربي يؤهلنا لفهم لماذا تم الحديث عن أمنها خاصة في هدا الزمن التي مثلت تحديا للمنطقة المغاربية.كما أننا نقوم في هذا الفصل بالإحاطة بالموضوع و فهمه.

الفصل الثاني: بعنوان تحديات المغرب العربي و لقد تناولنا التحديات في ثلاثة مباحث,المبحث الأول تطرق لتحديات السياسية و قد قسم بدوره لمطلبين ,تناول المطلب الأول طبيعة النظم السياسية أما المطلب الثاني فتضمن الأوضاع الداخلية الأمنية و انعكاساتها , وفي المبحث الثاني التحديات الاقتصادية من خلال مطلبين ,الأول خصص للمعوقات الاقتصادية و الثاني خصص للتكامل الاقتصادي ,أما المبحث الثالث فقد درس فيه الإرهاب و الجريمة المنظمة من خلال مطلبين ,المطلب الأول خصص للإرهاب و أهم جرائمه الشنيعة ,أما المطلب الثاني ,خصص للجريمة المنظمة .

الفصل الثالث: بعنوان آليات المغرب العربي ,و لقد تناول الآليات,وهي عبارة على أهم السبل و الاتفاقيات لنهوض بمنطقة المغرب العربي ,وتحقيق مجموعة من الحلول ,ودلك في ثلاثة مباحث,المبحث الأول تناول أهم الآليات السياسية ودلك في مطلبين ,المطلب الأول خصص لأهم نقاط تفعيل الاتحاد أما المطلب الثاني فتطرق تفعيل دور المجتمع المدني .

أما المبحث الثاني تضمن الآليات الاقتصادية في مطلبين ,المطلب الأول الاقتراحات الاقتصادية , وفي المطلب الثاني تحقيق الهدف الاقتصادي,كما تناولنا في المبحث الثالث آليات التصدي للإرهاب و الجريمة المنظمة و ذلك أيضا في مطلبين ,المطلب الأول آليات الحد من ظاهرة الإرهاب , و في المطلب الثاني التركيز على آليات الجريمة المنظمة .

الفصل

الأول

كان الأمن و لازال الهاجس الأول للأفراد و الجماعات والا مم ، تسعى لتحقيقه بشتى الوسائل و السبل.

لذلك فقد رافق تصور الحياة الآمنة كل العصور و الأزمنة، بما يتفق مع غريزة البقاء و الدفاع عن الحياة و سلامة الجسد و الحرية. و على الرغم من أهمية الأمن و شيوع استخدامه إلا أنه يصعب تحد يد مفهوم واحد للأمن، و هذا ما نلاحظه من خلال التعريفات التي سنتعرض لها.

ويبقى الأمن ألمغاربي من القضايا التي طالما حظيت باهتمام الدارسين و القادة و لم يختلفوا في ذلك،إلاّ أن طريقة تحقيق الأمن اختلفت لابسبب مجموعة من التهديدات و المخاطر منها ذات طابع محلي و منها

عابرة للحدود.

المبحث الأول :ماهية الأمن .

المطلب الأول:تعريف الأمن و أبعاده .

تعريف الأمن:

الأمن لغة:مصدره أمن-الأمان و الأمانة بمعنى:و قد أمنت فأنا أمن،و أمنت غيري من الأمن و الأمان ضد الخوف ، وهو بذلك اطمئنان النفس و زوال الخوف و منه الإيمان و الأمانة،المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى":و آمنهم من خوف"،و منه" أمنة نعاسا "و" إذ يغشيكم النعاس أمنة منه " نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر، و"هذا البلد الأمين"أي الآمن،يعني مكة .

و هو من الأمن و عليه فإن مفهوم الأمن قديم جدا، فعندما عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة أمن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر و توارد مرتفعة جدا و السبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي أشتق منها الإيمان .

المفهوم الاصطلاحي للأمن:يعود استخدام الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن و تجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني : حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد و قصر اهتمامها بحالة اللامن الناتجة عن التهديد العسكري، و عاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية و الكيميائية و الذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها و قوتها .

يعرف هنري كيسنجر الأمن على أنه: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[1].

1-الأمن حسب النظريات التقليدية:

أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح و هي ثلاثة:النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية و النظرية المثالية.

أ -الواقعية و الواقعية الجديدة:

يعود مفهوم الأمن في الفكر الواقعي إلى فترة قديمة جدا،متضمنا كلتياراته:الواقعية الكلاسيكية، الجديدة،الدفاعية،الليبرالية و الهيمناتية،و مفكري و منظري هذه التياراتمن توسيديدس إلى هامورغانتو إلى كينت والتز مرورا بسبيكمان و ريمون آرون، ينادون بالقوة و الهيمنة و المصلحة الوطنية و الأمن القومي و التي طالما مثلت مبادئهم التي يؤمنون بها حسب المنظور الواقعي فإنه لا وجود للرجل القوي في النظام الدولي و بالتالي فإن النظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يصبح فوضى و منه تدخل الدول في صراعات دائمة من أجل القوة و الحفاظ على أمنها القومي ضد الأخطار الخارجية.

---

[1] الطيب البكزش،"الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**،العدد 10 ، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003 ، ص165

إذن يعتبر مفهوم الأمن القومي المرتبط بالدولة، المفهوم الأكثر تقليديا، حيث يعتبر الواقعيون أن الأمن من اختصاص الدولة فقط، بما أنا الفاعل الرئيس، فالدولة تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة و استخدامها عند اللزوم، و بالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي و الاستقرار السياسي للدولة و عليه يمكن استنتاج مبادئ و أسس الفكر الواقعي و التي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن لديهم و هي كالآتي:

1–الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

2–تحاول الدول تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الآخرين و بالتالي فالحرب ضرورية و لا يمكن تفاديها.

3–غياب الثقة بين الدول و سمو المصلحة الوطنية.

4–يتسم النظام الدولي بحالة فوضى و ليس هناك سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل العلاقات التراعية بين الدول.

5–بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول، لأن استقرار النظام أو عدم استقراره راجع إلى تقسيم القدرات بين الدول خاصة العسكرية منها و قدرة تحقيق التوازن بين القوى.[2]

[2] تاكايوكي ياما مورا،مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية،ترجمة عادل زقاغ www.Geocities.com/Adel Zeggargh.lints.html 1

قام الواقعيون الجدد من أمثال كنيت والتز و ميرشايمر بمراجعة فكرة زيادة القوة العسكرية،على أن الدولة تعمل على زيادة قدراتهاالعسكرية ليس من أجل القوة في حدذاتها،و إنما من أجل الدفاع على أمن وإقليمها،لكن المضمون فالأمن لم يتغير عندهم ملائم فقط للعلاقة بين الدول و يبقى ضمانه مرتبطابنباء توازن بذلك يبقى الأمن الغاية القصوى ما دام هناك حالة فوضى في النظام الدولي أما الواقعية الدفاعية فقد فضلت الإستراتيجيات التعاونية ،حيث ترى أنه من أجل تحقيق الدولة لأمنها يجب أن تدخل في علاقات دبلوماسية و اتفاقيات خاصة مع القوة الكبرى، و هكذا يتم تعويض ميزان القوة بميزان الردع و هذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني و منه العمل على تحقيق الأمن المشترك.

ب –الليبرالية و الليبرالية الجديدة:

ترفض الليبرالية فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و أن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، كما تقوم باستبدال مفهوم الأمن القومي بالأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على ضمان
و تحقيق الأمن

و السلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول و عليه وجود فاعلين غير الدولة لقد ساهم في تطور هذه النظرية تطور نظرية الاعتماد المتبادل و تطور العلاقات الاقتصادية الدولية و تشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدولية لصالح العلاقات عبر قومية[1] أما مبادئ الليبرالية التي تساعد على فهم المقاربات الأمنية فهي كالآتي:

1–يؤدي التعاون و التقارب إلى تقليص حدة التراعات بين الدول.

2–تعتبر المؤسسات و المنظمات وسائل تحقيق التعاون و منه الأمن.

3–نشر قيم الديمقراطية لأنها تؤدي إلى تقليص الصراعات بين الدول الديمقراطية.

4–تطوير العلاقات الاقتصادية لأن التداخل يحقق الأمن بسبب تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية العسكرية،وأما فيما يخص أزمة الثقة الموجودة عند الواقعيين، فإن الليبرالية ترى أنه يمكن

---

1 مصطفى علوي،"ملاحظات حول مفهوم الأمن"، **النهضة**، دورية تصدر عن كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،القاهرة،العدد5 ،سنة 2000 ،ص1 .

القضاء عليها من خلال الاتصال بين الدول و تبادل المعلومات من خلال المؤسسات و المنظمات.
و هذا ما ذهب إليه جوزيف ناي حين طالب القوة الكبرى ,الولايات المتحدة الأمريكية على التقليل من استعمال القوة الصلبة و تعويضها بالقوة اللينة من أشكال الاقتصاد و الثقافة للانتشار في النظام الدولي من جهة و لقلة تكلفتها من جهة أخرى.

ج- الأمن و النظرية المثالية:

تعد المثالية إحدى تيارات الفكر الليبرالي فهي تتشارك معه في عدة أطروحات خاصة تلك الخاصة بفكرة المجتمع المدني العالمي،ظهرت مع بداية القرن العشرين مع ظهور عصبة الأمم التي جاءت لتحقيق الأمن الجماعي،و لكن باندلا ع الحرب العالمية الثانية تلاشت هذه الأفكار [1]بعد هذه الفترة جاء المثاليون الجدد لإحياء أفكار المثالية التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 و إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حق الدفاع عن نفسها بالقوة ، تبخرت مجددا أفكارهم المتمثلة في تحقيق الأمن الجماعي بسبب غياب رغبة حقيقة و إرادة دولية في تولي الأمم المتحدة مهمة إرساء منظومة أمن جماعي. تتلخص النظرة المثالية لمفهوم الأمن في النقاط التالية:

1 -يعد التحكيم الدولي و الحلول القانونية من أنجع الآليات لإرساء الأمن الجماعي و التخلي عن الحرب.

2 -نزع التسلح من أجل القضاء على التراجعات و تراجع استعمال القوة.

3-الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية،كالمنظمات الدولية غير الحكومية و تشكيل مجتمع مدني موازي للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية.و بالتالي تحقيق السلم عن طريق الأفراد و الشعوب وليس عن طريق الدول.

4-جعل القانون الدولي قانونا عالميا محترما من طرف الجميع و الذي يتم من خلاله احترام حقوق الدول،الشعوب،الأفراد و الأقليات لقد انتقد الواقعيون الفكر المثالي بشدة واتّهموه بالخيالية خاصة فيما يخص فكرة الأمن الشامل، و سعيهم الدائم لخلق قانون السلام

[1] مصطفى علوي،"ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سبق ذكره, ص2.

2-الأمن حسب النظريات الحديثة:

أ -المنظور البنائي:

تعد كتابات ألكسندر وانت و نيكولاس أونيف الانطلاقة لظهور هذا المنظور، في بداية الثمانينات وبداية التسعينات خاصة مع تصدع المعسكر الشيوعي.[1]و قد جاء في كتابات وانت أن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك و أن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك و يجعلون جوانب مادية حقيقة حيث تصبح الحروب و التراعات ضرورة في العلاقات الدولية.

يمكن فهم تصور الأمن عند البنائية من خلال النقاط التالية:

1-بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية و الفوضى الدولية و البحث في القوة هي من تكوين صناع القرار و ليس حقائق موضوعية و بالتالي فالدول هي التي ت صنع محيطها نتيجة إدراكاتها و منه فالفوضى ليس معطى موضوعي و لكنه تكوين و بناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستفاليا في سلوكياو بالتالي فإن الاستراتجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نيام الداخلية و ليس الحقيقة.[2]

2-الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية و إنما هناك محددات أخرى كالقيم و المعايير الثقافية و الإيديولوجية و الهوياتية و هي قادرة أن تصيغ هوي النظام الدولي مستقبلا.

3-تحقيق الاستقرار و تقليص الحروب و التراعات و استتباب الأمن، أمور يمكن تحقيقها إذا لم تغير طريقة التفكير بالنسبة للدول و بالتالي صناع القرارإذن فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية و الحقائق و إدراكات صناع القرار و كل هذه المتغيرات تؤدي إلى الوضع السلمي حسب البنائيين ,و كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه شكل و طبيعة النظام الدولي، لاقتناعهم أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة.فبخلق الجماعات الأمنية يتم احتواء التراعات بفعل فاعلين دولاتيين و غير دولاتيين عن طريق تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيير في الثقافة و الأطروحات السائدة حول الأمن خاصة تلك التي جاءت

في الفكر الواقعي ، حيث ذهبت مدرسة كوبنهاغن إلى صياغة جديدة للأمن مفادها أن القطاع العسكري

[1] حمدوش رياض،نظرية العلاقات الدولية،محاضرة ملقاة على سنة رابعة علاقات دولية،جامعة قسنطينة،2003 .

[2] المرجع نفسه.

ليس المحدد الوحيد للأمن بل هناك عدة قطاعات يمنك تحديد الأمن من خلالها كالقطاع السياسي،الاقتصادي و القطاع الاجتماعي الذي يعتبره باري بوزان زعيم المدرسة منأهم القطاعات بما يتضمنه من أمم، و ثقافات أديان.

ب –النظرية النقدية:

من أهم ما جاءت به هذه النظرية أنها تعتبر الفرد كموضوع مرجع ي أساسي للأمن ، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل و إستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل و الأمن البشري و هما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

أما عن أهم مبادئهم في تصورهم للعلاقات الدولية و النظام الدولي و كذلك مفهوم الأمن الدولي المحلي فهي كالآتي:

1– يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى اقتصادية و اجتماعية شاملة هي التي تحدد الأ من و تطوره الحقيقي و ليس الدول بصفة مطلقة[1].

2–الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى و أساسية في تحقيق الأمن منها التهديدات العسكرية التقليدية لأن مصادر التهديد و اللاأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية و أزمات الهوية الاجتماعية و الكوارث البيئية و كذلك المسألة الصحية و التربوية أي كل ما يهدد الأمن الإنساني .

3–يجب أن يكون الخطاب و العمل من أجل تحقيق الأمن الإيجابي و بالتالي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات و ضمائر الأفراد و التخلي عن الحرب و تطوير آليات السلام و الأمن عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات و المجتمعات و الأمم و بالتالي خلق معايير و قيم جديدة للأمن عن طريق المجموعات و الأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

4–النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية و أداة للتحول و التغير في السياسات الأمنية و ذلك حسب قول

[1] مفهوم الأمن، محاضرة د عبد النور بن عنتر على طلبة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية ، جامعة باتنة،2009.

المفكر النقدي روبر كوكس ": النظرية تكون دائما من أجل أحد و لهدف معين "كما هو الحال بالنسبة للبنائية ترى النقدية أن مفهوم الأمن هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل يتعداها إلى عوامل أخرى كالبيئة و الهوية.

تسعى النظرية النقدية إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان و التنمية، و ذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة، و تحديد وضع الفرد من جهة ثانية، إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية و الاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين[1].

3- مفهوم الأمن في زمن العولمة :

يعني الأمن قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، ثم وسع مفهوم الأمن ليشمل القيم والوطنية وسلامة السكان، و الرفاه الاقتصادي و المعيشي، و يجد آخرون مفهوم الأمن الوطني في حماية سيادة الدولة، بدأ الأمن الوطني يتسع و يأخذ جوانب كثيرة و معقدة، مثل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و العوامل الثقافية و العرقية، لأنها تتحكم في العلاقة بين المجتمعات،

و تشكل أحيانا تهديدا.

بدأت التهديدات جديدة عدة و معقدة تواجه الأمن الوطني منذ بداية الحرب الباردة، غيرت كثيرا في مفهومه و أبعاده، و بدأت تزهر بقوة مصطلحات و مفاهيم مثل الأمن الاقتصادي و الأمن الاجتماعي،ذلك أن المجتمعات مع قضايا الهجرة و العولمة و الاتصالات بدأت تواجه تهديدا.

في هويتها و بقائها لا يقل خطورة عن التهديد الذي تواجهه الدولة، و أصبح التهديد ضد أمن الشعوب و الأمم لا يأتي من القوات المسلحة للدول، وإنما من الركود الاقتصادي و الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد،و الصراع العرقي و الثقافي، والإرهاب و الأمراض و الأوبئة و التلوث فإن مفهوم الأمن و أهدافه و مجالاته تغيرت تغيرا كبيرا.و هكذا فقد أصبح البشر هدفا و موضوعا للأمن، فالعالم بدأ يواجه تحديات مثل الصراعات الداخلية الإثنية مما يصعب مواجهته بالقوة العسكرية، و تشكل

الأوبئة مثل الإيدز و أنفلونزا الطيور و الخنازير مع اتساع نطاق الاتصال والسفر تهديدا مرعبا قد يضر

[1] مصطفى علوي،"ملاحظات حول مفهوم الأمن "، مرجع سبق ذكره ص 13.

بالدول و المجتمعات أكثر من الحروب و التهديد العسكري[1].

– أبعاد الأمن

بفعل العولمة، بمختلف أبعادها، نعيش توسيعا لمفهوم الأمن، و يعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي، أما التحول في المجال الأمني فهو تحولات القوة، فالقوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري بل تعدته إلى التكنولوجيا، التعليم، النمو الاقتصادي، الاتصالات، المعلومات و أصبح الحديث عن الأمن اللين و الذي يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير المشروعة، الجريمة المنظمة،إلى جانب الأمن الصلب والذي يعني التهديدات المباشرة أو العسكرية تعدى الأمن نطاقه المحلي، ولم يعد بإمكان الدول أن تضمن أمنها خارجيا رغم امتلاكها للقوة الاقتصادية، وقد تجلى ذلك مع عمليات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، حيث أن القوة الأولى في العالم بترسانتها التقليدية و غير التقليدية لم تتمكن من حماية نفسها، و بالتالي ففي زمن العولمة فإن عمل تداعيات اللاأمن يشبه نظرية الدومينه،سقوط الأول ينجر عنه سقوط الثاني و هكذا.

فبفعل العولمة ، أصبح عمل الفاعلين والتحركات في منطقة ما ينتهي بأن يؤثر على مناطق أخرى.

فالعولمة لمتوجد فقط اقتصادا معولما بل خلقت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن، أو بدورها بدأت ديناميا ت الأمن المعولم بالتأثير على الاقتصاد المعولم إلاّ أنه إذا كانت العولمة عملية رابحة في المجال الاقتصادي، فإن الأمر ليس كذلك في الميدان الأمني، فمن غير المرجح أن تتمكن العولمة لوحدها من وقف الصراعات العرقية في البلقان، و تفادي تحول منطقة الخليج لبؤرة توتر دائمة، أو حل مشكلة الفقر في إفريقيا مثلا، فلا يمكنها أن تحل هذه مشاكل الأمن[2]، لا تعمل أساسا في الدائرة الاقتصادية التي خارج مجال شؤون الأمن فدينامية العولمة تبقى غير متوازية،ففيما وضعت المؤسسات الاقتصادية

و المالية الدولية قواعد ومعايير للاستجابة لتحديات العولمة،

بقيت المؤسسات الأمنية إلى حد كبير، إقليمية و غير حيوية،باستثناء المنطقة العابرة للأطلسي.

وبالتالي فالعالم يعيش تطور حاكمية اقتصادية حقيقية، بينما لا شيء يذكر طور في سبيل حاكمية أمنية

---

[1] مصطفى علوي،"ملاحظات حول مفهوم الأمن "، مرجع سبق ذكره 14.

[2] عبد النور بن عنتر،الأمن في المتوسط،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005 ، ص23 .

إجمالا يمكن تصنيف التحديات التي تواجه الأمن بمفهومه الموسع في زمن العولمة كالتالي:

أ. عدم الاستقرار المالي :والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام1997 إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث[1].

ب .غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل :إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية؛ وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ج .غياب الأمان الصحي :فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي33مليون فرد، منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.

د .غياب الأمان الثقافي :إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية.و قد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدا على القيم الثقافية المحلية.

هـ .غياب الأمان الشخصي :ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة ,و غياب الأمان البيئي :وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

ز .غياب الأمان السياسي والمجتمعي :حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على التراعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود؛ وهو ما أضفى عليها تعقيدا وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها؛ وهو ما يمثل

تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

لقد توسع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات و أبعاد عديدة و مختلفة بعد أن سيطرت و حتى وقت قريب

[1] عبد النور بن عنتر،الأمن في المتوسط ,المرجع سبق,ص24.

مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن، باختزاله في المجال العسكري حصرا ، و منى خلال ما جاء به روبرت مكنمارا –وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه " جوهر الأمن" بتعريفه الأمن بأنه ": يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة " يمكن استخلاص أنه أصبحت هناك نظرة شمولية للأمن، و هكذا وسع هذا المفهوم بشكل كبير ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية[1]:

1–البعد السياسي و العسكري :

يشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها،استقرارها و وحدتها الترابية، يعكس مفهوم الأمن السياسي في معناه الضيق التصورات التقليدية له و التي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولي ة لم ا بعد الحرب العالمية الأولى،

حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة،الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية و سلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية و العسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي و القانوني و وحدتها الترابية، و عادة ما يطلق على هذا المصطلح بالأمن الوطني، المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول و في ممارسات السياسة الدولية،و نادرا ما يتم الحديث عن الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية للأمن.و كانت النتيجة أن انحصر الاهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين و رجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها أما الأمن العسكري فيخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية و كذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.[2]

2–البعد الاقتصادي:

تم ربط البعد الاقتصادي حسب التقليديين في المقام الأول، برخاء و رفاهية الفرد، مما يعني إنعتاقه من الفقرو الجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل و لا متوازن ما ينعكس على النظام البيئي

[1] عبد النور بن عنتر،الأمن في المتوسطة,المرجع سيق ذكره,ص25.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، ص . 15

الذي يشكل هو الآخر بعدا أمنيا أشد حساسية يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة، فحسب هذا المنظور،كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم،كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول و المجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج، ومن نفس المنظور النقدي ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء والأغنياء، ندرة الموارد الاقتصادية، الغذائية أو المالية بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد،و بالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد أي عدم تكبيل حريته بالفقر و الجوع و الحرمان3 اختصارا يعرف عن البعد الاقتصادي للأمن على أنه توف ير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب و توفير الأطر رالمناسبة لتقدمها و ازدهارها. فالأمن الاقتصادي يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.[1]

3-البعد الاجتماعي:

يعتبر البعد الاجتماعي الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة،إذ أن التطور السريع لوسائل الاتصال و النقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية، الحركية المتنامية للأفراد، نشاطات منظمة الجريمة عبر الوطنية،كتجارة المخدرات، تبييض الأموال، تجارة المعدات النووية، و الإرهاب البيولوجي، الهجرات الدولية الشرعية و غير الشرعية و ما تمثله كمصدر قلق لدى الدول و المجتمعات و الأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بشدة في المجتمعات الغربية التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، و قد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية و ما تثيره من قلق و توترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار

المجتمعي و معه الأمن العالمي. لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل خاص، عجز الدول في التراعات الإثنية، سواء كانت مصدرا للتراع أو كمحصلة له، حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها و لجوئها إلى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، و هذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية، و

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي, المرجع سيق ذكره,ص16.

الجماعات الإجرامية و غيرها. هذا ما يوضح أن حروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد على أسلوب العنف فيما بين الجماعات أطراف التراع،و يظهر ذلك في استهداف المدنيين و الإبادة الجماعية و غيرها.[1]

يقر بأن حقل الدراسات لم يكن قادرا على التعامل مع عالم ما بعد Baldwin من هنا نجد الحر الباردة،حيث خرجت هذه الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني من خلال التركيز على الشق العسكري دون النظر إلى بقية الجوانب، التي من بين ها الاهتم ام بالاستقرار الاجتماعي.و يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و الاطمئنان للمجتمع سواء أفرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء.كما يستلزم الأمن الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض و يشمل الخدمات المدرسية و الثقافية و الرعاية الإنسانية و التأمينات الاجتماعية و على مواجهة الظروف الطارئة. كما يرى آخرون أن الأ من الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا

التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافاتها [2].

4-البعد البيئي:

تشهد الدراسات البيئية نموا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخيرة، نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعي و البشري، و أهم ما يثير اللا أمن البيئي ما يلي:

تدهور النظام البيئي بفعل الحروب و التراعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي و التلوث لبيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية و لنا أن تصور انعكاسات ذلك على أمن الأفراد و الجماعات.

ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية و الطبيعية،التي عادة ما تفرز خلافات و أزمات حول كيفية استغلالها، و نشير هنا إلى مؤشر الماء الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات التراعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة. أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي المتوسط ، مرجع سبق ذكره ص16.

[2] المرجع نفسه ,ص 17.

Keith Kraus يعتقد في هذا الإطار على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكا نها أن تفرز عنفا مسلحا، وأكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية و السيادة ، غير بعيد عن هذا الطرح يذهب إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي Homer Dixon إلى صراعات عنيفة يهدف الأمن البيئي إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية و المحافظة على البيئة من النفايات و أسباب التلوث. طبعا لا تعمل هذه القطاعات بمعزل عن بعضها البعض[1]،بل كل منها تحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية،وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبة تعمل سويا فيشبه قوية من الترابطات هناك أيضا البعد السكاني الذي يعتبره بعض الكتاب مثل هنتنغتون وبول كيندي،أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي[2].

التخوف من هذه المسألة يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة،و ربط كل هذا بالعنف على عكس كيندي يربط هينتنغتون العنف بالثقافة الإسلامية.يمكن إضافة أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من البلدان العربية مثل:مصر، الأردن، العراق،سوريا...و حتى الجزائر، و إن كانت المسألة محلية بالنسبة لهذه الأخيرة و ليست عابرة للحدود، الأمن الغذائي أيضا، و يعني قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية و بشكل منظّم،و الذي يخص تقريبا كل البلدان العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذ سنوات مما لا شك فيه أن للأمن مستويات متعددة، و هي تجمل في ثلاث مستويات تحليل في

الدراسات الأمنية وتتمثل في:

1–أمن الفرد:ضد كل ما قد يهدد حياته و ممتلكاته و أسرته و العمل على تحقيق الرفاه له.

2 –أمن الدولة:ضد أي أخطار خارجية أو داخلية كما يطلق عليه أمن الوطن.

3 –أمن المجموعة أو المجتمع:ضد تأمينها من أية أخطار تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها[3].

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي المتوسط ، مرجع سبق ذكره ص17.

[2] المرجع نفسه,ص18.

[3] فائزة الباشا، الأمن الإجتماعي و العولمة ، مرجع سبق ذكره، ص8.

المطلب الثاني : المضامين الجديدة للأمن .

الأمن الإنساني و الأمن الشامل:

ظهرت هذه المضامين الجديدة للأمن للتهديدات التي أفرزتها الحرب الباردة كالفقر و الهجرة غير الشرعية و الأمراض و الكوارث الطبيعية و التي أدت بدورها إلى ظهور مفاهيم جديدة للأمن من قبيل الأمن الإنساني و الأمن العالمي. فقد ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.ولقد أصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية1 يتفرع مفهوم الأمن الإنساني إلى عدة فروع أهمها:

أمن إنساني اقتصادي و اجتماعي :يشمل الأمن الغذائي و جميع أشكال الحماية من البطالة و الجوع و المرض[1].

أمن إنساني مدني و سياسي:يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية التي تضمن له لشعور بالأمن.

أمن إنساني حيوي:بضمان بيئة نظيفة . أمن إنساني ثقافي:يشمل حماية الثقافات المتعددة و حق كل مواطن في التمتع بها و حقه في التعلم. وعرف أيضا الأمن الكوكبي الذي استهدف الانسجام مع ما شهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، علاوة على اهتمامه بمشكلة الانفجار السكاني[2].

---

[1] موفق ر مضا ن مساعد الأمين العام لشؤون الأمن القومي العربي في جامعة الدول العربية ، مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية,الاردن,عمان,2005ص4.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني :ماهية الأمن ألمغاربي و إطاره الجغرافي.

عرف الحقل الأمني للمغرب العربى نقاشات حادة بعد نهاية الحرب الباردة تدور أساسا حول محاولات توسيع وتعميق الدراسة في هذا المجال إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين دول الاتحاد ، لذا أصبحت هذه النقاشات حول طبيعة الأمن، معانيه و مدلولاته من أهم القضايا التي ميزت الحقل السياسي العالمي عموما و حقل الدراسات الأمنية المغاربية – كحقل فرعي– خصوصا.

ويبدو أن أصل هذه الحوارات والنقاشات يعود بالدرجة الأولى على امن المنطقة,و اهمية تحقيقهة, كما ان لهذه المنطقة اهمية استراتجية.

المطلب الأول : تعريف الأمن ألمغاربي و إطاره الجغرافي .

الأمن لغة هو نقيض الخوف، والأمن الوطني حسب دائرة المعارف البريطانية هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. هذا التعريف قاصر وغير شامل لأنه يورد مصطلح الأمة بدل الدولة، إضافة إلى عدم ذكره وتحديده للأخطار والتهديدات التي تواجه الدول في العلاقات الدولية.وهناك من يعرف الأمن الوطني على أنه قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها الأساسية مع استمرار النمو طبقا للأهداف والإستراتيجيات المحددة سلفا.وحسب ولفرز فإن الأمن يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، وهناك تصورين لمفهوم الأمن الأول تقليدي واقعي يتخذ من الدولة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي ذي نظرة موسعة للأمن ويقول بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة، ويتبنى الباحث الفلسطيني يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية ،البقاء الوحدة الترابية ،وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد الظروف الاقتصادية المريحة، الحفاظ على الانسجام الاجتماعي، البناء الوطني، محددا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان[1].

[1] عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي .القاهرة : مكتبة مدبولي، 1994 ، ص15.

ويميز **باري بوزان** بين أبعاد الأمن الرئيسية والتي تشمل:

– الأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول للنوايا ومقاصد الدول الأخرى تجاه بعضها البعض.

– الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات، والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

– الأمن الاقتصادي ويخص النفاد إلى الموارد الحيوية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. [1]

– الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط تطورها، وكذلك التهديدات والإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

فالأمن المغاربي هو تأمين الدول من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام .

موقع إقليم دول المغرب العربي :

تذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي.

وذكرت الموسوعة أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان ب إشتمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرف باسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي، منذ القرن السابع الميلادي كان يتناول حسب ما روته مصادر المؤرخين والجغرافيين القدامى كل الأقاليم الواقعة بين مصر من

[1] عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي, المرجع سبق ذكره ,ص16.

الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب° 37 شمالا °- وتقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة إفريقيا بين دائرتي عرض15 - ° 25 . شرقا وتشرف على الجناح الغربي للوطن العربي تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146كلم ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي وتضم منطقة المغرب العربي الدول الخمس التالية : الجزائر، ليبيا، تونس، ال مغرب، موريتانيا. فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا تونس وليبيا شرقا المغرب غربا. وتقع ليبيا وسط شمالي إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين يحدها من الشرق مصر والسودان و من الغرب تونس والجزائر و من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم من الجنوب النيجر وتشاد[1].

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كلم، يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر.

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 537كلم والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية.

أما موريتانيا فتقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية يحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم)

فموقع بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، بدءا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأوروبية المعاصرة هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات

الخام، وتتفتح على أوروبا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات

[1] محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة .الأردن : دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998 ,ص130.

الإقليمية والعلاقات الدولية.[1]

تضاريس ومساحة المغرب العربي :

طبيعة تضاريس بلاد المغرب العربي جعلت منها منطقة جغرافية واحدة تتألف في مجملها من إقليم ساحلي خصب وهضاب قارية رعوية في الوسط وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب، تتخللها سلاسل جبال الأطلس في شكل كتل جبلية متعاقبة من ساحل البحر في الشمال وحتى حافة الصحراء في الجنوب، مع ارتفاع نسبي بالمغرب الأقصى جبل طوبقال 4165 م، وبعض أقاليم الجزائر جبل الشلية 2328 م، وهذا ما أعطى للمنطقة المغاربية صفة إقليم متكامل يغطي مساحة شاسعة، حيث تبلغ مساحة ، الجزائر 2381740كلم 2 ، تونس 163610 كلم 2 ، ليبيا 1775500 كلم 2 ، المغرب 446550 كلم2 موريتانيا 1030700 كلم 2 وهذا ما يجعل بلاد المغرب بمثل هذا الاتساع و الامتداد تؤلف إحدى الكتل الجغرافية الرئيسية في العالم، والتي توفر المجال الطبيعي الملائم لقيام تكتل ذو وزن دولي وتأثير إقليمي مهم .[2]

[1] محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة,المرجع سبق ذكره,ص131.

[2] المرجع نفسه, ص132.

المطلب الثاني أهمية تحقيق الأمن في منطقة المغرب العربي

يعتبر الأمن من أهم احتياجات أية دولة، لذا فإن أنجح الدول هي تلك التي تستطيع أن تحافظ على أمنها الداخلي عبر أجهزتها الأمنية، ووعي شعوبها، وعلى أمن حدودها من أية اعتداءات خارجية من خلال جيشها حامي الحدود، ومن هنا فإن الدولة تخصص جزءاً كبيراً من الميزانية لخدمة هذه الأجهزة، وللحفاظ على الأمن بشكل عام. إن الحفاظ على الأمن يكون أولاً بتأمين الأوضاع الاقتصادية الجيدة للمواطنين؛ كما ويكون أيضاً بتحسين مستوى التعليم بشكل رئيسي، وبتحسين باقي الخدمات المقدمة للمواطنين، وأخيراً يتحقق الأمن بين الناس بتحقيق قيم الحرية، والعدل، والرحمة، والمساواة، وبثها بين الناس، وجعلها أولوية عظمى. وفيما يلي توضيح لأبرز الفوائد التي يعود بها الأمن على الناس .

يساعد الأمن المواطنين في الدولة على ممارسة الأنشطة الإنسانية بكل سهولة ويسر، وبكفاءة عالية، فالخوف يعيق كلّاً من النشاط، والإبداع، والعمل. يعتبر من أهم العناصر الواجب توافرها من أجل نجاح السياحة، فالسياح لن يقبلوا على منطقة مليئة بالحروب الأهلية، والفتن، والقلاقل، حتى لو كانت أكثر منطقة مليئة بالمعالم السياحية .يعتبر عنصراً رئيسياً لجذب الاستثمارات، والنهوض بالحالة الاقتصادية، فكما في حالة السياحة، فإن المستثمر لن يجازف باستثمار أمواله في منطقة خطرة، تعج بالفوضى، وينعدم الأمن فيها. تلغي القلاقل والفتن أية فرصة أمام الإنسان للإبداع والتطور، فالإنسان الذي يعيش في مكان ينعدم الأمن فيه، لن يفكر إلا في الوسائل التي ستجنبه الموت يحافظ على حياة الناس من أن تهدر سدى، فالحروب تزهق الأرواح الإنسانية، سواء كانت من الأطراف المتحاربة، أم من الأبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل، خاصة الذكور، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإناث في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل.

تساعد البيئة الآمنة على تسهيل تداول الأفكار، فالفكرة لا يمكن أن تنتقل وأن تتحول إلى فكرة مقنعة إلا من خلال الحوار، والوسائل العقلية، أما أولئك الذي يقتلون ويذبحون لنشر أفكارهم ومبادئهم فلن يعود ذلك عليهم إلا بالخسران المبين.[1]

[1] عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي, المرجع سبق ذكره,ص141.

المبحث الثالث :البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الأول:ماهية منطقة المغرب العربي.

-التعريف بمنطقة المغرب العربي :

توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا، لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، و قد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، عند الانتداب الفرنسي للمغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 و احتلال الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا سياسيا و ثقافيا أكثر وضوحا و تميزا من السابق كما أن هذه التسمية يفضلها الأوربيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية

و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة و امتدادها الثقافي العروبي الإسلامي يعد المغرب مصطلحا عربيا يترجم على أنه" الغرب "أو" بلاد الغروب "تاريخياً أطلق أول الأمر على تلك الأقاليم الواقعة إلى غرب وادي النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا.وفي سياق نظام الدولة الحديث يغطي هذا التعريف الشامل خمس دول :ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا التي لا تطل على البحر الأبيض المتوسط.وقد استخدمت الأبحاث الفرانكفونية مصطلح "المغرب "بشكل حصري بوصفه ينطبق على الأقاليم الفرنسية السابقة الثلاثة للمغرب والجزائر وتونس.وهذه الاختلافات في التعاريف تبين على نحو جيد مدى اعتباطية مفهومي الإقليم والإقليمية .وبصرف النظر عن تعريف المغرب فهو متميز تماماً من حيث السياسة الجغرافية والتاريخ عن البلدان العربية الأخرى .وفي الواقع لقد كان شمال إفريقيا قبل الأزمنة العربية غارقاً في المنازعات بين روما و قرطاجة وبين بيزنطة وفارس.وبعد توسع الإسلام خضعت المنطقة للنفوذ العربي والعثماني[1].

وقد أعيد النفوذ من جهة البحر الأبيض المتوسط عبر الاستعمار وتأسيس مجتمعات المستوطنين 1945.إزالة الاستعمار وأنتجت، بالنسبة للجزائر على الأقل، حركة – حفزت الحرب العالمية 1939

[1] أحميدة أمحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية و الاجتماعية و السياسية، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح، 1999,ص23.

تمرد كلاسيكية بوصفها أداة للتعبير عن مناهضة الاستعمار.

إن جميع بلدان المغرب الخمسة منهمكة في عملية بناء المؤسسات .ففي ربيع 1958 دعت الدول الفرانكفونية الثلاث إلى مغرب موحد، وتواصلت محاولات مترددة نوعاً ما لإيجاد إطار للتعاون منذ ذلك الوقت, وفي نوفمبر 1989 شكلت الدول الخمس اتحاد دول المغرب العربي اتحاد المغرب العربي.

وهذا الانحياز هو رد للبعد المتوسطي لسياسةUnion du Maghreb Arabe المغرب العربي بقدر ما هو للسياسة العربية.إن الحاجة بشكل خاص إلى إيجاد هيكل لرد منسق للجماعة الأوروبية /الاتحاد الأوروبي قد أدت إلى هذه المحاولة الأخيرة.

لكن في دراستنا هذه سوف نركز على الدول المغاربية الثلاث:الجزائر،تونس و المغرب الأقصى، نظرا لتماثل هذه الدول من حيث الخصوصية الإستراتيجية ووحدة التاريخ الاستعماري حيث تتشارك هذه الدول الثلاث في نفس الدول المستعمرة و نفس الحقبة الاستعمارية[1].

2- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافيا و إستراتيجيا هاما، و هي نقطة التقاء القارات الثلاث:أوربا، إفريقياو آسيا،و نقطة تواصل بين المحيط الأطلسي و الهندي و مهد الحضارات الثلاث و يقدر سكان المنطقة بأكثر من 100مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين من الكيلومترات المربعة1 ،و سواحلها لا تبعد الكثير عن أوربا حوالي16 كلم بين جبل طارق و السواحل الأوربية، وتحتوي المنطقة على موارد و ثروات باطنية هامة،خاصة النفط و الغاز الطبيعي، إذ تضم ثلثي الاحتياطات العالمية من النفط و المتواجد بالجزائر و ليبيا، من احتياطي الغاز الطبيعي و الفوسفات في المغرب الأقصى، و تختزن الجزائر حوالي 3.7تريليون م مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال

و هو ما يوازي نحو6% من مجموع احتياطي الأوبك. لقد عززت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط من مكانتها ،و للبحر المتوسط أهمية كبرى بالنسبة لأوربا بضمه مضايق مائية هامة كمضيق جبل طارق و قناة السويس والمضايق التركية، و لذا يعتبر البحر المتوسط شريان الحياة الاقتصادية للضفة الشمالية و الجنوبية للحوض.

[1] أحميدة أمحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية و الاجتماعية و السياسية، المرجع سبق ذكره ص24.

قد جعلت هذه الأهمية منطقة المغرب العربي محط أطماع الدول الأوربية التي راحت إلى محاولة السيطرة على هذه الرقعة منذ عهود خلت، عندما كانت بريطانيا تحاول بسط هيمنتها على المتوسط من خلال سيطرتها على جبل طارق و قبرص و مالطا، حتى أمريكا و منذ عام 1783 تولدت لديها الرغبة في السيطرة على المتوسط و ذلك من خلال التوقيع على عدة معاهدات تجارية مع الدول المغاربية.و في عام 1794 أرسلت لأول مرة في تاريخها باخرة حربية إلى البحر المتوسط و التي تعد الجد الأكبر للأسطول السادس، و لقد حاول الفرنسيون آنذاك منع الأمريكيين لكنهم لم ينجحوا.و منذ عام 1963 أي منذ عهد كيندي كانت الجزائر بالنسبة للأمريكيين تمثل مفتاح شمال إفريقيا نظرا لموقعها الإستراتيجي على منطقة جنوب المتوسط،و ما تملكه من ثروة نفطيةو التي تشكل شريان الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة.

تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا، فإلى جانب البعد الاقتصادي و السياسي و بعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة هناك أيضا البعد

أو العامل الجغرافي، بوضعه في سياق الإرث التاريخي المرتبط بالتاريخ الاستعماري الذي حكم علاقة فرنسا بدول المغرب العربي الجزائر-تونس-المغرب الأقصى طيلة أكثر من قرن3.

المطلب الثاني :مصادر التهديدات الأمنية في المغرب العربي.

تشمل هذه المصادر مجموعتين من مصادر التهديد في المغرب العربي و هي المصادر الخارجية و المصادر الداخلية .

1-مصادر التهديد الخارجية في المغرب العربي:

ويقصد بها مجموعة المتغيرات التي تنتج عن حركات و أزمات تقع خارج مجال الدولة و تشمل بالأساس خمس مصادر كبرى :

أ -السياسة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي) العراق وأفغانستان(...

و التي تنتج حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع بشكل يغذي التطرف وينتج معه احتمالات الإرهاب كما ظهر في تفكيك شبكات تجنيد المغاربة وتونسيون للذهاب للعراق مثلا.

ب-استمرار ثنائية التعامل مع مسألة الشرق الأوسط مع وجود انحياز واضح و فاضح لإسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة و عاصمتها القدس الشريف، مما يخلق أيضا

و باستمرار حالات من الإحباط قد تشكل أرضية خصبة لتغذية التطرف الديني في دول المغرب العربي.

ج -حالات الأزمات التنموية في دول الساحل و التي تنتج عنها حركات للهجرة السرية مع احتمال ارتباطها بالجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة الخفيفة.

د-بروز أزمات سياسية و إثنية في إفريقيا تنتج حركات من الانتقال السري و غير الشرعي للأشخاص[1].

هـ-انتشار وباء السيدا في إفريقيا مع احتمال انتقاله للشمال بفعل الهجرة السرية وبناء شبكات الدعارة و التجارة الجنسية.

2-مصادر التهديد الداخلية في المغرب العربي

تشكل الحركيات الأزموية الداخلية أساس المعضلة الأمنية في المغرب العربي .من بين هذه المداخلات السببية يمكن ذكر مايلي:

أ-ضعف البنى الاقتصادية لتميزها بالتبعية الإنتاجية النفط في الجزائر، الزراعة و السياحة في تونس ، الزراعة و السياحة و الموارد الطبيعية في المغرب مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الإستراتيجي للتنمية ،

[1] أمنحد برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص4 .

ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية و ذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد الطاقوية، الأولية والزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الايجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة.

ب–ضعف الأداء الديمقراطي في هذه الدول خاصة في تونس و المغرب لضعف التعددية ، ضعف الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق و القانون، و هذا ما يجعل من احتمال بروز التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي جدية.

ج –ضعف التنشئة السياسية في هذه البلدان حسب منطق المواطنة و العصرنة مع ترك المجال العام مفتوحا لاستخدام الدين الإسلامي في الدول الثلاثة (و الأمازيغية) في المغرب و الجزائر كأحصنة طروادة مما يضعف من فكرة" الانتماء المطلق " للوطن و احتمال بروز أشكال جديدة أو متجددة من التطرف الديني أو اللغوي.

د–ضعف التعاون البيني لدول المغرب العربي على مستويات التنمية و التعامل مع ظاهرة اللاأمن الجريمة المنظمة، مكافحة المتاجرة بالمخدرات ،....إلخ.

هـ–تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية مما ينتج تشنجات على مستوى العلاقات البينية في المنطقة.

المطلب الثالث:طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي

مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت تهديدات جديدة يصعب تحديدها أو السيطرة عليها، فأخذ الأمن أبعادا جديدة فلم يعد يقتصر على الأمن العسكري فقط، بل تعداه إلى أمن سياسي، اقتصادي، اجتماعي،[1] ثقافي و حتى بيئي، و قد وفرت العولمة بمختلف أبعادها الجو الملائم لانتشار هذه التهديدات لتمس بذلك جميع أقاليم العالم، و يعد المغرب العربي من بين أهم الأقاليم التي عرفت انعكاسات على أمنها بشكل شامل لجميع أبعاد الأمن.

[1] أمنحد برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي .المرجع سبق ذكره ص4.

1-البعد البيئي للتهديدات الأمنية المغاربية:

أ -مشكلة المياه:

إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين بحيث احتدم الصراع بين الدول من أجل السيطرة في منابعها، فإن المياه كانت و لا تزال و ستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد و العشرين، باعتبارها موارد إستراتيجيات من شأنه أن يدفع إلى بروز نزاعات دولية، و المغرب العربي يعد من المناطق التي تشكل فيه المصادر المائية هذا الاهتمام، حيث أصبحت الموارد المائية مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف و ضعف نسبة تساقط الأمطار فيها.و تشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات .[1]

ب -مشكلة البيئة:

تعرف منطقة المغرب العربي تدهورا بيئيا ملحوظا نتج عنه تهديدا بيئيا مباشرا على هذه المنطقة، فنقص الموارد المائية و تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية له تأثيره في عدم قدرة هذه الدول على تلبية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية.

و يعد التلوث السبب الرئيسي للتدهور البيئي، حيث خلف أضرارا كثيرة أهمها ، تقلص المساحات المزروعة، الجفاف و كنتيجة على ذلك انتشار الفقر و الأوبئة، و تعود أسباب التلوث الأولى إلى التقدم الصناعي و التكنولوجي الذي تعرفه دول الضفة الشمالية و الذي له تأثيره على دول المغرب العربي من خلال تصاعد الغازات الضارة للمصانع التي لوثت الهواء، و ألقت هذه المصانع بمخلفاتها في البحر الأبيض المتوسط الذي أهم ما يميزه عدم وجود فتحات كبيرة و كثيرة فيه تمكنه من التخلص من هذه النفايات.

و كذا الحال بالنسبة للملوثات النووية ، حيث أدت التجارب النووية سواء ما كان منها في اليابسة كما كان الشأن بالنسبة لفرنسا في الجزائر أو في البحر إلى تلويث البيئة.

---

[1] ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،29 - 2008/04/30,ص154.

الطاقة التي تستخدمها شعوب هذه المنطقة، لها دورها السلبي على البيئة، حيث يصفها الأستاذ ابن شنهو بالخير الشرير، لأن مع الرفاهية المالية و المعيشية التي توفرها الطاقة إلا أن ضررها البيئي كبير و خطير. كما أن دول المغرب العربي كغيرها من دول جنوب المتوسط، تتميز بالضعف و الهشاشة تبقى عرضة أكثر من غيرها للتقلبات المناخية و كل ما يترتب عن التدهور البيئي، فهي لا تملك مناعة ضد هذه المخاطر و التهديدات الجديدة[1].

البعد السياسي للتهديدات الأمنية المغاربية:

أ –تهديد الإرهاب:

لقد جاء في الموسوعة السياسية تعريف للإرهاب على أنه"استخدام العنف–غير القانوني– أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الأفراد، و هدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال،و بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية1 " لقد صنف الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بالنسبة لكل دولة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، و قد برزت هذه الظاهرة أكثر في بداية الثمانينات و بداية التسعينات، حيث كان لمشاركة المغاربة في حرب أفغانستان دور في تأسيس الجماعات المسلحة السرية في بلدانهم الأصلية بعد عودتهم، لما كان لديها من التجربة و الخبرة الناتجة عن تلك المشاركة، والتي كان هدفها الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها (الجزائر،تونس،المغرب)، ثم وجهت نشاطها نحو دول شمال المتوسط حيث تعرضت بعض دوله إلى هجمات إرهابية ، و عرضت بذلك دولها المغاربية إلى تدهور علاقاتها الخارجية حيث أصبحت تشكل مصدر تهديد،كما حملها الإتحاد الأوربي سبب حالة أللأمن الناتجة في المتوسط،بسبب عدم قدرة دول المغرب العربي على ضمان أمنها الداخلي مما نتج عنه تهديد للأمن الأوربي.

حيث أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقائدية و العملياتية و على مستويات التعبير المادي لأعمالها في دول المغرب العربي و في الساحل الإفريقي مع وجود ارتباطات فكرية و مادية بل و حتى عضوية مع الإرهاب العالمي.[2]

[1] ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي، المرجع سبق ذكره,ص155.

[2] المرجع نفسه,ص163.

ب –السباق نحو التسلح:

لا يأخذانا فكرنا عند سماع هذه الصيغة ، على أن السباق نحو التسلح يسير على شاكلة الدول الكبرى، كما كان الحال بين دول الحلفاء و دول المحور في الحروب العالمية، أو الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي سابقا، لكن حسب تقرير التسلح في المغرب العربي الذي أصدرته قناة الجزيرة أكدت أن الأمم المتحدة أرسلت مؤخرا تحذيرا للبلدان المغاربية من اشتداد سباق التسلح بينها، مما برهن على أن هدا السباق بلغ درجة تبعث على القلق و الانشغال، لانعكاساته في مستقبل العلاقات المغاربية–المغاربية و استتباعاته على الأمن و الاستقرار في المغرب العربي و شمال إفريقيا و الحوض الغربي للمتوسط عموما، و تجدر الإشارة كون دول المغرب العربي صارت تحتل المرتبة العشرين بين الدول الأكثر تسليحا في العالم من المفيد التوقف عند أبرز الصفقات التي تمإبرامها في السنوات الأخيرة لكي ندرك السرعة المتصاعدة لسباق التسلح المغاربي،حيث توجت زيارة العقيد معمر القذافي إلى موسكو يوم 2 نوفمبر2009– migبصفقة عسكرية قيمتها 2.2 مليار دولار لشراء 12 مقاتلة متطورة من طراز ميغ ,29،و 12 أخرى من طراز سوخري و 30أم كيو بالإضافة إلى دبابات و غواصتين تعمل29 smt بالنظام المزدوج الكهربائي و ديزل،و تعد هذه الصفقة من أكبر الصفقات العسكرية التي أبرمتها موسكو مع بلد عربي[1].

كما عقد صفقة أخرى مع فرنسا إثر زيارة ساركوزي تضمنت تحديث طائرات عسكرية و مدنية و شراء خافرات سواحل و أجهزة رادارات قبل صفقة الأسلحة الليبية مع روسيا توصل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ختام زيارة إلى موسكو عام 2007 ، إلى صفقة قيمتها 7.5 مليارات دولار لشراء 28 طائرة حربية من و 16 طائرة MiG-29SMT و36 مقاتلة من طراز ميغ-Su 29 30MKطراز سوخوي 30 أم كيو ورادارات T-90S تدريب من طراز ياك 130 ، بالإضافة 300دبابة من طراز تي 90 أس وكميات أخرى من العتاد .وشملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ أرض جو من طراز وتجديد 250 دبابة جزائرية من طراز تي 72 وعدد غير S-300 PMU Almaz-Anteiتونغوسكي معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز

[1] ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي، المرجع سبق ذكره,ص164.

ميتيس وكورنت، بالإضافة للقيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع تزامنت تلك الصفقة، وهي الأكبر التي حصدها الروس منذ انهيار الإتحاد السوفيتي السابق، مع توقيع المغرب على صفقة لشراء 28 طائرة حربية أمريكية متطورة من طراز أف .7 والثابت أن صفقة السلاح الروسي للجزائر شحذت السباق بين الجارين المتصارعين على الصحراء من أجل تكديس أحدث الأسلحة وأفضل العتاد أما التونسيون فينفقون على التسلح أقل مما ينفق جيرانهم لسببين رئيسيين أولهما أن البلد ليس غنيا بالموارد الطبيعية مثل جاريه ليبيا والجزائر، وثانيهما أنه اختار منذ الاستقلال حصر القوات المسلحة في دور دفاعي بحت،مع الاعتماد على تحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أي خطر قد يأتي من الجيران .

مع ذلك طورت تونس تعاونها العسكري مع إيطاليا أحد مزوديها الرئيسيين بالسلاح إذ زار وزير الدفاع الإيطالي أرتورو باريزي تونس مؤخرا وركز محادثاته مع المسئولين المحليين على سبل تعزيز الأمن في المتوسط ومكافحة الإرهاب.كما تزود كل من فرنسا والولايات المتحدة تونس بأسلحة دفاعية.[1]

3-البعد الاجتماعي للتهديدات الأمنية المغاربية:

تهديد الهجرة السرية: تعد الهجرة ظاهرة إنسانية عرفتها و تعرفها لأسباب مختلفة كل الشعوب، وللهجرة دور أساسي في تعارف الشعوب و اندماج ثقافاتها و تقوية أواصرها، وتشكّل معلما من معالم الحضارة الإنسانية، مما يقتضي معالجة قضاياها برؤية شمولية تتجاوز الاعتبارات الاقتصاديةو الأمنية الظرفية تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية بأنها": انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولي". هنا يكمن الحديث عن الهجرة الداخلية و الخارجية، فالأولى تنتج بفعل الفقر و التهميش و التوزيع غير العادل داخل الدولة الواحدة ،مما يؤدي إلى ظهور حركات الهجرة الداخلية و ما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبرى كالجريمة، الفساد الأخلاقي،المخدرات ،الدعارة،...و غيرها من النتائج السلبية، التي تشكل تهديدا للأمن الوطني. أما الهجرة الخارجية فتجدر الإشارة إليها في اتجاهين هما من و إلى[2]، تكمن الأولى في

[1] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص5 .

[2] عبد اللطيف محمود، الهجرة و التهديد الأمن القومي العربي، القاهرة ، مركز الحضارة العربية، 2003 ، ص14 .

الهجرة من الجنوب إلى الشمال ،إن التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و الفقر و البطالة خاصة تعد من مسلمات هجرة الشباب المغاربي إلى شمال المتوسط، ينظر الإتحاد الأوربي إلى هذه الهجرة على أنها تهدد الأمن الأوربي، و يتناسى بذلك اليد العاملة التي توفرها هذه الفئة من المهاجرين حيث أنها تقوم بأعمال خطيرة بأبخس الأجور يرفض الكثير من شباب الإتحاد الأوربي القيام بها، إضافة إلى هجرة الأدمغة التي لم تجد فرصتها في بلدها حيث تحظى بالاهتمام الأوربي على غرار الدول الوافدة منها ،

و تشكل فارقا لديها من حيث الإضافة و خسارة فكرية و علمية بالنسبة لدولتها الأم. أما الثانية فيقصد بها الهجرة السرية من الدول الإفريقية التي تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوربا، حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوربا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية و الإنسانية لهذا المشكل خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة ، و جلب الأمراض المنتقلة خاصة منها السيدا[1].

ب –مشكلة الأقليات:

مشكلة الأقليات من بين التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات داخلية تؤدي إلى الاستقلال داخل الدولة الواحدة، لكن مشكل الأقليات لا يطرح بحدة في المغرب العربي، فلم تهتم بها المنطقة لعدة اعتبارات أهمها يتمثل في امتلاك المجتمع المغاربي لأغلبية متجانسة، فالأقليات الموجودة بالمنطقة لا تشكل تهديدا مباشرا على هذه الدول، ولا تطالب بالاستقلال، فمطالبها تتلخص في إدراج لغتها في الدولة كالأمازيغية في الجزائر و المغرب، و هو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل :

أزمات الريف في المغرب.كما أنه توجد أكثر من فئة من الأقليات في الدولة الواحدة لكن خاملة و لا تقوم بأي نشاط لإخلال الاستقرار الداخلي كما هو الحال بالنسبة للطوارق في الجزائر ، و الفضل في ذلك راجع إلى تجاهل النخبة لهده الأقليات و عدم إدراجها ضمن أولوياتها بمنطق أن هذه الأقليات يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العربية والمسلمة[2].

---

[1] عبد اللطيف محمود، الهجرة و التهديد الأمن القومي العربي،المرجع سيق ذكره, ص14 .

[2] المرجع نفسه ,ص 15.

ج – الجريمة المنظمة و المخدرات:

جاء في تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للجريمة المنظمة على أنها":جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة،من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

تعرف الجريمة المنظمة انتشارا في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال، التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، على كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية و الاجتماعية لدول المغرب العربي خاصة و أن هنالك تداخل و تلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية.

تعد المتاجرة بالمخدرات أيضا من التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار البلدان المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي،كما أن بعض موانئ و مطارات و حدود هذه الدول منفذا لهذه المواد السامة القادمة من آسيا و أمريكا اللاتينية نحو أوربا .[1]

د –مشكلة الضغط الديمغرافي:

يرتبط هذا الخطر بعدة أبعاد، فالهوة الكبيرة بين الإمكانيات الاقتصادية و الاجتماعية و عدد السكان المتزايد أدى إلى خلل اجتماعي داخلي من أهم أسبابه الهجرة، و ارتفاع نسبة البطالة، لأن التزايد غير المدروس لعدد السكان يحتاج إلى أراضي زراعية أكثر و مبان و مساكن و خدمات و مناصب شغل و هذا ما لا يتوفر في دول المغرب العربي .و يمكن إجمال التحديات التي يطرحها التزايد السكاني في اقتصاديا :

*اختلال التوازن بين وتيرتي النمو السكاني و النمو الاقتصادي

*الخصاص الغذائي.

*غياب العدالة في توزيع الثروة.

*اختلال الأوضاع الاجتماعية بسبب سوء توزيع الثروات و اتساع الفوارق الاجتماعية.

[1] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

*انتشار الفقر و سوء التغذية.

*ارتفاع عدد العاطلين[1].

البعد الثقافي للتهديدات الأمنية المغاربية:

يعد هذا البعد من أهم الأبعاد فيما يخص التهديدات الأمنية في المغرب العربي، و يتجلى في بعض الظواهر الموجودة في المنطقة و تتمثل في:

أ –التبعية للثقافة الغربية:

لقد ساهمت في تحقيق هذه التبعية العديد من القضايا أهمها:

عدم تجانس الصفوة المثقفة مع سياقها الاجتماعي، فتكون متباينة مع مجتمعاتها اقتصاديا و ثقافيا، ومن ثم تتولّد لديها اهتمامات و مشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن يتعمق ذلك إذا كانت هذه الصفوة غربية التدريب و التأهيل يتعرض أفراد الصفوة المغاربية إلى درجة محدودة متاحة لهم في مجال حرية التعبير و الامتيازات المادية و المعنوية، بالمقابل نجد أن كثيرا من المجتمعات الغربية تمنحهم هذه الامتيازات إذا عملوا لدى مؤسساتها، الأمر الذي يجعل هذه الصفوة مرتبطة بتوجهات المجتمعات الغربية بغض النظر عن علاقة هذه التوجهات بمصالح مجتمعاتهم [2]. وسائل الاتصال التي ساهمت و بشكل كبير في تعريف الثقافة الغربية لشباب المغرب العربي الذي تأثر بنمط عيش الآخر، والذي يرى فيه التطور و التحضر المنشود لأي حياة كريمة، ويعد تسهيل الحصول على القنوات الغربية غير المشفرة من بين الوسائل التي تتبعها الدول الغربية لنقل ثقافتها بل لتقبلها و تبنيها.

ب – شيوع الثقافة الاستهلاكية:

إن الأدوات الإنتاجية التي تمطر المجتمع المغاربي من سلع جديدة ، بكميات هائلة و بطريقة جذابة في العرض تصعب عليه مقاومتها، ولكن هذا الاستهلاك لا يلائم هذه المجتمعات التي تعاني انخفاض الدخول، لكن تبقى هذه المجتمعات تشكل أكبر احتياطي للاستهلاك بالنسبة للدول الأوربية،

[1] محمد الميلي، الأمن العربي:التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي/ الأوربي، 1996 ،ص118.

[2] المرجع نفسه,ص119.

خصوصا أنها تقوم بقبول هذه التكنولوجيا دون محاكاتها، بل الاستمرار في الاستهلاك و التفرج بدلا من محاولة الإبداع الثقافي و العلمي و التكنولوجي[1].

ج –تأثير العمالة الأجنبية:

لقد تعرضت ثقافة الدول المغاربية على عدة مراحل لمحاولات محوها من طرف الاستعمار الأوربي، وقد شكلت هذه الجهود خطرا مباشرا لكنها باءت بالفشل بعد المقاومة التي لقتها من طرف الشعوب،و ما تمثله العمالة الأجنبية خطرا غير مباشرا و تدريجيا تظهر سلبياته بعد مرور زمن على وجودها في المغرب العربي، لكن الملاحظ أن العمالة الآسيوية تحتل النسبة الأكبر من مثيلتها الأوربية، و هذا راجع لكونها تؤدي عملها بنوعية، و سوف يكون لها تأثيرها على المدى البعيد.

كما أن العمالة المحلية التي تعمل بالخارج و خاصة بأوربا لها تأثيرها هي الأخرى، حيث نلاحظ أن المغتربين يستعملون مفردات أوربية كبديل لمفردات اللغة العربية في مختلف المجالات، و بما أن اللغة المعتمدة في جميع القطاعات هي اللغة الفرنسية فنلاحظ استعمالها أيضا من طرف السكان المحليين،حيث أفسح لها المجال كلغة عملية تستخدم في التفاعل و التخاطب اليومي، و هكذا تم تذويب اللغة العربية في هجين لغوي تدريجيا.

شكّلت هذه التهديدات محاور رئيسية تحكم علاقات منطقة المغرب العربي بغيرها من الوحدات السياسية الدولية في عالم تسيره المصالح يعمل أساسا على احتواء التهديدات و تحقيق أقصى درجة من الأمن[2].

[1] محمد الميلي، الأمن العربي:التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية,المرجع سبق ذكره ,ص120.

[2] المرجع نفسه,ص120.

الفصل الثاني: تحديات المغرب العربي.

المبحث الأول : التحديات السياسية.

الهدف الأساسي من التكامل والإتحاد المغاربي على اعتبار أنه يجسد تجربة التكامل هو تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق في عصر التكتلات العملاقة، إلا أن هذا الهدف يبدو غير كاف لتحقيق التكامل حيث الهاجس الاقتصادي يحتل مرتبة متأخرة في تحديد العلاقات البينية، وحيث أثبت الهاجس الأمني فاعليته كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي في حين لم يتمكن الإتحاد المغاربي من أن يلعب دورا فاعلا في مواجهة العقوبات التي فرضت على ليبيا وهو ما قلل من فاعليته رغم قناعة الجميع بضرورة تعزيزه في ظل تيار العولمة الجارف وعصر التكتلات العملاقة وفي حين انحسر دور التكتلات الإقليمية الإفريقية في الحفاظ على الأنظمة القائمة ووقف الحملات الدعائية وعدم مساندة أي منها للقوى المعارضة للآخر، ورغم تأكيد الدول المغاربية على أن التكتل بينها يعد خيارا استراتيجيا إلا أن الواقع يشهد بكونه مجرد أداة لحماية القطرية الضيقة ودواعي السيادة المحلية، والتي حالت إلى جانب عوامل أخرى دون رقي تجربة التكامل المغاربية إلى مشروع تكاملي إقليمي هادف ، وعليه يمكن تلخيص التحديات السياسية في العناصر التالية:

المطلب الأول : طبيعة النظم السياسية

تمثل الاختلافات بين النظم السياسية وترتيب أولوياتها أحد التحديات والمشكلات الأساسية، حيث أن الدول المغاربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي

والبيروقراطية. فلقد احتكرت المؤسسات الرسمية كل أنواع المسؤوليات وهمشت إلى حد كبير دور المواطن

ومؤسسات المجتمع المدني،[1] وهذا ما أدى إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني من حيث التنظيم والممارسة وافتقارها إلى الوسائل الإعلامية لإبلاغ رسالتها إلى الجمهور، وهذه العوامل هي التي حالت دون أن تلعب حوالي 83 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع المغاربي التي تأسست في إطار اتحاد المغرب العربي أن تلعب دورها في تحقيق الوحدة المغاربية، وهو ما يعني أن العبرة ليست بعدد منظمات المجتمع المدني ولكن العبرة بفاعليتها إلا أن الفاعلية تتطلب قدرا من حرية الإرادة والحركية وهي عوامل غير متوفرة لهذه المنظمات في الوقت الحاضر نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام وتلك السلبية بادية في عرقلة منظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها في تحقيق التنمية والبناء المغاربي المشترك، لأن البناء المغاربي المشترك يحتاج إلى مشاركة الجميع وتوفر إرادة الجميع، وهو___ما يعني أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني، وعلينا أن نتعلم من تجربة . الإتحاد الأوروبي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمته على استمرار تجربته ووصولها إلى أهدافها المجتمع المدني هو الذي يعمل كواسطة لأجل تعميق مسألة التكامل وتعزيزها على المستوى الجماهيري، وبالتالي يحدث حسب ايتزيوني مسألة الإسراع في تحقيق هدف التكامل وهذا ما نجده متجسدا في تجارب الدول المتقدمة، فدور هذه المؤسسات هو تعميق الثقة بين الحاكم والمحكوم هذا الحاكم الذي يمثل إرادة الجماهير على مستوى عملية التكامل في حين نرى هذا الجانب غائبا في تجربة الدول المغاربية. ويعود هذا الانغلاق والتخوف من إعطاء مجال أوسع لحركة هذه المؤسسات على المستوى المغاربي إلى التخوف من التعدي على السيادة القطرية، وهو السبب الرئيسي وراء فشل أية جهود نادت بالوحدة أو التكامل الاقتصادي، فلم تستطع الدول المغاربية أن تدرك أن أي عمل مشترك لابد له من تنازلات معينة لصالح مؤسسات العمل الوحدوي وهذا ما أكدت عليه الوظيفية بشقيها الأصلي والجديد لأجل نجاح عملية التكامل. وإذا كانت هذه التنازلات قد تم رفضها في ظل عمل مغاربي مشترك فهي نفسها التي تم قبولها في ظل اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، فلماذا قبلنا في الشراكة مع الآخر ما لم نقبله في ظل العمل المغاربي الموحد ؟[2] ونسجل هنا أن من عوامل النجاح الذي

---

[1] ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل, المستقبل العربي. العدد312 ,2005م,ص52.

[2] عماد محمد اللثي,التبادل الدولي دراسة منهجية و الية الاقتصاد الدولي المعاصر,القاهرة.دار النهضة العربية ,2000م,ص161.

عرفته تجربة الإتحاد الأوروبي خلال مراحله المختلفة والتي نصت عليها معاهدة روما هو مبدأ تنازل الدول

الأعضاء في الجماعة ا لاقتصادية .الأوروبية عن جزء من سيادتها القومية لصالح أجهزة التكامل وهي أجهزة بطبيعتها فوق قومية يمكن تفسير هذه النزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل إلى عامل غياب الإرادة السياسية، ولقد لعب هذا العامل دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل وقد كان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها : عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الإقتصادي والتي تعد حسب" هاس "و " ايتزيوني "من دوافع عملية التكامل من خلال حساب معدلات المكاسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية في العملية التكاملية وهو ما أضعف الاقتناع الموضوعي لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وجديتها، ولقد كان الحرج السياسي لا الاقتناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقيات والمشروعات المشتركة، وكثيرا ما كان التأخر في التطبيق الجدي لبعض هذه الاتفاقيات مدعاة لحصول متغيرات جديدة تنتفي أو تقل معها صلاحية المدخل المختار، فتبدأ جولة جديدة لمدخل جديد دون انتظار وضوح التجربة الأولى ولقد أسهم في عدم الجدية في التطبيق الآجلة غلبة النظرة الآنية على النظرة المصالح العاجلة على المنافع طويلة المدى وطغيان[1].

[1] عماد محمد اللثي,التبادل الدولي دراسة منهجية و الية الاقتصاد الدولي المعاصر,المرجع سبق ذكره,ص162.

المطلب الثاني : تأزم العلاقات المغاربية.

تتميز العلاقات المغاربية في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك إلى مشكلات الحدود، وعدم تسويتها بشكل نهائي، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت لآخر وقد لعب الاستعمار دورا كبيرا في خلق تلك المشكلات ليس بين دول المغرب العربي فقط ولكن في إفريقيا بشكل عام، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس حول النقطة 233 ويفترض أنه قد تم تسوية المسألة في اتفاق19 مارس 1983م ولكن أحيانا ينفجر وأخرى يخبو، وهناك أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا، كما توجد مشكلة الحدود بين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة إلى أن تمت تسويتها عام 1992 م بعد تصديق المغرب على المعاهدة، وهناك مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا وتتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول المغرب العربي في أنها برغم تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول وذلك حسب رؤى القيادات الحاكمة، علاوة على أنها مناطق غنية بالثروات المعدنية والبترولية كما أن عدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة .[1]

أولا : قضية الصحراء الغربية

إن مشكل وتحدي الصحراء الغربية كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الجذور الحقيقية لتكون هذه الأزمة ؟ الصحراء الغربية كانت تعرف في السابق باسم وادي الذهب والساقية الحمراء والتي تمتد على الساحل الغربي لقارة إفريقيا المطل على المحيط الأطلسي، وتحدها المغرب من الشمال وتحيط بها موريتانيا من الجنوب والشرق وتتلاقى مع الحدود الجزائرية في منطقة ضيقة في أقصى الشمال الشرقي وتزيد مساحتها على 270 ألف كلم.2

أهم ما يميز هذه المنطقة توفرها على ثروات معدنية منها الفوسفات الذي تعتبر رواسبه من أغنى الرواسب العالمية حيث يقدر الاحتياطي بنحو 600 مليون طن وترتفع فيه نسبة المعدن إلى % 30 ، وقد بدأ

[1] أحمد مهابة, مشكلات الحدود في المغرب العربي ، السياسة الدولية .العدد1993.111 ,ص 239.

إنتاج الفوسفات بها منذ عام 1972 م تعرضت هذه المنطقة خلال عامي 1884 م 1886 –م

للهيمنة الإسبانية، حيث استطاعت اسباني فرض سيطرتها على القسم الجنوبي من الصحراء الغربية المعروف باسم وادي الذهب وذلك لأنه يقع .قبالة جزر الكناري، التي كانت اسبانيا قد استولت عليها منذ القرن الخامس عشر ولم تكن في نظر الإسبان سوى محطة اسبانية على طريق الأطلسي وحينما احتل الإسبان شمال المغرب الريف المراكشي في عام 1904 م حصلت اسبانيا أيضا على المنطقة الشمالية من الصحراء الغربية المعروفة بإسم الساقية الحمراء وفي عام 1912 م جرى تخطيط الحدود بين الممتلكات الفرنسية في موريتانيا والجزائر من جهة وبين الممتلكات الإسبانية في الصحراء الغربية من جهة أخرى وعلى الرغم من ذلك لم تعر اسبانيا أي اهتمام لهذه المنطقة، وبإستثناء الوجود العسكري الإسباني في مدن الساحل فقد ظل الداخل مهملا ولم يصل الإسبان إلى الداخل إلا في عام 1934 م[1]. ولقد اهتمت الدول المجاورة للصحراء وهي المغرب وموريتانيا والجزائر، بضرورة خروج الإسبان من الإقليم وفي منتصف عام 1970 م ظهرت إلى الوجود منظمة عسكرية هي منظمة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد أنشئت هذه المنظمة بدعم من الجزائر وكانت هذه المنظمة تنادي بتكوين دولة مستقلة في الصحراء الغربية في حين كانت المغرب وموريتانيا تعتبران الصحراء الغربية أجزاء محتلة من أراضي الدولتين يجب استعادتها، وهكذا وجدت الخلافات بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة والجزائر ومنظمة البوليساريو من جهة أخرى. في عام 1972 م اتخذت الأمم المتحدة قرارا يقضي باستقلال الصحراء الغربية، وجلاء القوات الإسبانية عن المنطقة وأعلنت اسبانيا أنها ستعطي الفرصة للسكان ليقرروا استقلالهم من خلال استفتاء عام تجرية في المنطقة عام 1975 م، واثر ذلك أحالت الأمم المتحدة بطلب من المغرب وموريتانيا قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية لتنظر في أمر السيادة المستقبلية على الإقليم هل هي للمغرب أم لموريتانيا ؟، وقد جاء قرار محكمة العدل الدولية أن كلا من المغرب وموريتانيا كانت تربطهما علاقات قوية بالإقليم قبل احتلال اسبانيا له، ولم تحكم المحكمة الدولية لصالح المغرب أو موريتانيا كما أنها لم تحكم باستقلال المنطقة وسيادة أهلها عليها وبالرغم من

[1] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها.الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001 ، ص 306.

قرار المحكمة هذا انسحبت اسبانيا من المنطقة وأعطتها لكلا طرفي النزاع الموريتاني والمغربي

وفي عام 1976 م حلت القوات ا لإسبانية وتقدمت القوات المغربية فإحتلت المنطقة الشمالية الساقية الحمراء ودخلت القوات الموريتانية المنطقة الجنوبية ريودورو.[1]

قامت الجزائر بدعم البوليساريو التي تطالب بإستقلال المنطقة، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى وسمت دولتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكانت تتلقى دعما وتأييدا من الجزائر بهذا الخصوص وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة وقد استطاع ت هذه الجبهة التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب لذا قررت موريتانيا في عام 1979 م الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء، عندها استغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت باحتلال الجزء الجنوبي الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي، واستمرت الاشتباكات والمواجهة بين الطرفين الصحراوي والمغربي إلى عام 1988حيث وافق الطرفان المغربي وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار، على أن يجري استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية وقد تشكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء وحصر السكان الذين يحق لهم الاستفتاء، لكن الاستفتاء ليومنا هذا لم ينجز ومسألة الصحراء الغربية ما تزال تصعد حدة التوتر بين الدول المغاربية وتضع علاقاتها على المحك بين الطرفين الأساسين الجزائر على اعتبارها حاضنة للقضية ومدعمة لها والمغرب الذي يؤكد على مغربية الصحراء الغربية، وتضع التكامل المغاربي أمام تحدي مزمن ليس له نهاية أو حدود.

ثانيا : الاتجاه العام للعلاقات المغاربية خلال الفترة الممتدة من 1990 م إلى 2000 م

في إطار الحديث عن الاتجاه العام للعلاقات المغاربية فإننا نكون بصدد التطرق لعلاقات التوتر والانفراج للدول المغاربية، والتي طالما ميزت مسيرة هذه الدول وفي هذا الإطار يمكنه ملاحظة التالي:

1-أن علاقات دول المغرب العربي تسودها علاقات الانفراج أحيانا والتوتر أحيانا أخرى بل إن منطقة المغرب العربي قد شهدت وتشهد علاقات ما بعد التوتر حيث أن المنطقة شهدت حربا حدودية بين المغرب والجزائر عام 1963 م، والحرب بين المغرب والبوليساريو منذ منتصف سبعينات القرن العشرين.

2-بالرغم من أن قيام اتحاد المغرب العربي قد جسد علاقات التنسيق والتعاون منذ قيامه عام1989 ،

[1] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها المرجع سبق ذكره,ص307.

إلا أن العلاقات بين ليبيا وموريتانيا من ناحية والجزائر والمغرب من ناحية أخرى قد اتسمت بالتوتر

والصراع منذ السنوات 1994 م 1995 –م نظرا لانخراط موريتانيا في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في الحالة الأولى، ونظرا لتأييد الجزائر لجبهة البوليساريو و الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي في الحالة الثانية بلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب في صيف 1994 م بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي،[1] اثر حادث اعتداء فندق أطلس آسني بمراكش شارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية أودى بحياة اسبانيين، حينما أكدت الرباط تورط جزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورط الأمن الجزائري في العملية، فبادر المغرب في 26 أوت 1994 م إلى فرض التأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية لأنه ينطوي على تصور عرقي، وكان رد فعل الجزائر سريعا حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت يوم27 أوت 1994 م حدودها مع المغرب.

3–اتسمت علاقة ليبيا بتونس بتحسن ملحوظ بعد التوتر الذي ساد العلاقات بين الدولتين خلال عقد الثمانينات خاصة خلال السنوات 1981 م 1984 –م والسنوات 1987 م 1989 –م، لكن منذ بداية عقد التسعينات والعلاقات الليبية –التونسية تشهد تحسنا ملحوظا، حيث تعقد بشكل دوري اجتماعات قمة أو لقاءات وزارية من خلال الزيارات المتبادلة بين الدولتين.

إذا كانت علاقة ليبيا بتونس تعكس علاقة انفراج، فإن علاقة ليبيا بموريتانيا منذ عام 1995 م تعكس بدورها علاقة توتر وعليه فإن هذه الدراسة تلاحظ أن ذلك يؤثر ايجابيا أو سلبيا على العلاقة التجارية بين ليبيا من ناحية، وتونس وموريتانيا من ناحية أخرى فبالرغم من أن موريتانيا كانت شريكا هامشيا خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين إلا أن علاقاتها التجارية مع ليبيا تعتبر معدومة منذ عام 1995 م نتيجة لتوتر العلاقات بسبب انخراطها في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وهذا ما يعني تسييس الاقتصاد وخضوعه للسياسة وهو من أخطر ما وقع في عالمنا العربي بمعنى أن

[1] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها,المرجع سبق ذكره, ص307,310.

العلاقات السياسية بين الدول العربية هي التي تحكم التبادل التجاري وليست المصالح المشتركة والمنافع

التي يجب تحقيقها.

فالعامل السياسي قد أثر على علاقة ليبيا التجارية مع تونس على سبيل المثال حيث يلاحظ في هذا الشأن أن الصادرات والواردات قد تقلصت خلال سنوات توتر العلاقات في الثمانينات، لكن علاقة الانفراج والتحسن الملحوظ في العلاقات الليبية التونسية خلال عقد التسعينات قد جعل من تونس الشريك التجاري الأهم،[1] حيث يلاحظ أن % 76,9 من الصادرات الليبية إلى العالم العربي تذهب إلى تونس و أن% 46,9 من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من تونس, أما لو أضفنا كل من الجزائر والمغرب إلى القائمة فإنه يلاحظ أن % 57,22 من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من هذه الدول الثلاثة وأن % 85,56 من الصادرات الليبية إلى الوطن العربي تذهب إلى الدول المغاربية الثلاثة، كما احتلت تونس المرتبة الخامسة عالميا في قائمة الصادرات الليبية، وفي المرتبة السادسة في قائمة الواردات الليبية عام 2001 م، حيث يلاحظ أن الصادرات الليبية إلى تونس قد ارتفعت من % 4,6 إلى5,7 وأن الواردات الليبية من تونس قد انخفضت في نفس الوقت من % 6,9 إلى 5,8 خلال عام2000م 2001 –م على التوالي، لكن بالرغم من العلاقات التجارية القوية بين كل من ليبيا وتونس إلا أنه يمكن القول بأن التجارة البينية المغاربية تتسم بالضعف، والسبب هو العامل السياسي والذي يتجسد في بروز علاقات التعاون أحيانا وعلاقات الصراع أحيانا أخرى وهنا يمكن إسقاط عامل الاتصال والمبادلات التجارية عند " **كارل دويتش** " حيث يركز على تاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فبقدر ودية العلاقات بين الأطراف المعنية، بقدر ما يؤدي ذلك إلى تفعيل قنوات ا لاتصال وزيادة نسبة المبادلات التجارية ومن ثم التعجيل بالعملية التكاملية، وهنا يمكن القول أن من بين التحديات و الأسباب المباشرة التي حالت دون تحقيق التكامل هي الصراعات السياسية بين الدول المغاربية والتيفي أغلبها صراعات حدودية تمتد بتأثيرها إلى كافة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية[2].

[1] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها ,المرجع سبق ذكره,ص310.

[2] المرجع نفسه,ص311.

المطلب الثالث:الأوضاع الداخلية الأمنية وانعكاساتها

إن الأوضاع الداخلية لدول الإتحاد المغاربي، وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري، جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون والتكامل على المستوى المغاربي[1]، فقد كانت هناك أزمة المقاطعة والحصار التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية، والأزمة السياسية الحادة الخانقة في الجزائر، وعاشت تونس نفس الوضع تقريبا، ورغم انفراج تلك الأزمات في معظم الدول المغاربية إلا أن الظروف الدولية المستجدة والمعطيات العلنية والسرية المرتبطة بها تساهم في عرقلة جهود التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية لتبقى تحت هيمنة الدول المتقدمة تستغل مواردها، وتشكل سوقا يتم من خلالها استهلاك سلعها وخدماتها وأفكارها وأنماط حياتها، وسيتم في هذا العنصر عرض كل من قضية فالعامل السياسي قد أثر على علاقة ليبيا التجارية مع تونس على سبيل المثال حيث يلاحظ في هذا الشأن أن الصادرات والواردات قد تقلصت خلال سنوات توتر العلاقات في الثمانينات، لكن علاقة الانفراج والتحسن الملحوظ في العلاقات الليبية التونسية خلال عقد التسعينات قد جعل من تونس الشريك التجاري الأهم، حيث يلاحظ أن % 76,9 من الصادرات الليبية إلى العالم العربي تذهب إلى تونس و أن 46,9 % من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من تونس، أما لو أضفنا كل من الجزائر والمغرب إلى القائمة فإنه يلاحظ أن % 57,22 من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من هذه الدول الثلاثة وأن % 85,56من الصادرات الليبية إلى الوطن العربي تذهب إلى الدول المغاربية الثلاثة، كما احتلت تونس المرتبة الخامسة عالميا في قائمة الصادرات الليبية، وفي المرتبة السادسة في قائمة الواردات الليبية عام 2001م، حيث يلاحظ أن الصادرات الليبية إلى تونس قد ارتفعت من % 4,6 إلى5,7 وأن الواردات الليبية من تونس قد انخفضت في نفس الوقت من % 6,9 إلى % 5,8 خلال عام2000-2001 م على التوالي، لكن بالرغم من العلاقات التجارية القوية بين كل من ليبيا وتونس إلا أنه يمكن القول بأن التجارة البينية المغاربية تتسم بالضعف ,والسبب هو العامل السياسي والذي يتجسد في بروز علاقات التعاون أحيانا وعلاقات الصراع أحيانا أخرى وهنا يمكن إسقاط عامل الاتصال والمبادلات

[1] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها ,المرجع سبق ذكره,ص139-141.

التجارية عند " **كارل دويتش** " حيث يركز على تاريخ العلاقات بين الوحدات

السياسية المعنية بالتكامل، فبقدر ودية العلاقات بين الأطراف المعنية، بقدر ما يؤدي ذلك إلى تفعيل قنوات الاتصال وزيادة نسبة المبادلات التجارية ومن ثم التعجيل بالعملية التكاملية، وهنا يمكن القول أن من بين التحديات و الأسباب المباشرة التي حالت دون تحقيق التكامل هي الصراعات السياسية بين الدول المغاربية والتي في أغلبها صراعات حدودية تمتد بتأثيرها إلى كافة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية.

أولا : قضية لوكربي وردود الفعل المغاربية

كان أول تعبير عن قيام النظام الدولي الجديد هو المس بأمن الجماهيرية الليبية أحد الدول المكونة لإتحاد المغرب العربي وذلك بفرض حظر جوي عليها، منذ أن صادق مجلس الأمن في 1992/01/21م على القرار 731 ثم القرار748 .[1] وفرض الحظر على ليبيا لاتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكاربي باسكتلندا عام1988م ، واعتماد قرار 883 تاريخ 11 نوفمبر 1993 م القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.

طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى ، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع دول المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشط وقمة تونس وتوقفت عن تنفيذبعض

المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها. وقد ساهمت هذه القضية في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي والمسار التكاملي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول، وكانت بمثابة الضربة القاضية لمناخ التعايش الذي ساد علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات، لتعود من جديد الحملات الإعلامية المتبادلة وسياسة المحاور التي حكمت العلاقات المغاربية

[1] عبد لاني عبد الكريم، المغرب العربي من التجزئة إلى الإتحاد. في : عاشور محمد، أحمد علي سالم(محرر) : التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة :مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي,2005,ص300.

خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة

اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1995 م[1]، احتجاجا منها عن مواقف الدول المغاربية وهذه المواقف المتباينة كانت من بين العوامل التي ساهمت في تعطيل الهيكل الرئيسي في الإتحاد وهو مجلس الرئاسة المسؤول الأول عن كل القرارات المهمة والمصيرية في اتحاد المغرب العربي، لأن بقاء رئاسة الإتحاد عند الجزائر يعني تعطيل مسيرة الإتحاد نهائيا، وذلك ل لأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر.

أما عن خلفية الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هذا الحصار فهي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى الوصول إلى مغرب عربي موحد في المستقبل وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والمغاربية في المنطقة المغاربي. وما يمكن أن نستخلصه من خلال حادثة لوكاربي وفرض الحصار على الجماهيرية الليبية هو أن التجربة المغاربية في التكامل بمرحلتيها الأولى من خلال اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 م والمرحلة الثانية بإنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 م، لم تجد بيئة دولية حاضنة لمسار التكامل، وهنا يغيب دور النخبة الخارجية في تسريع وتيرة التكامل حسب افتراضات ايتزيوني وإنما برز دورها في تعطيل وتوقيف مسار التكامل. حيث لا تحبذ هذه النخبة الخارجية والتي تمثل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، قيام التكامل المغاربي والذي ترى فيه ما يضر وينقص من مصالحها ونفوذها في المنطقة، بمعنى عدم تطابق أهداف النخبة الخارجية مع أهداف النخبة الداخلية، فهي تفضل التعامل مع الدول المغاربية بشكل انفرادي وذلك بالتعامل معها من خلال اتفاقيات ثنائية[2].

ثانيا : أزمة الجزائر الداخلية وتأثيرها في مسار التكامل

عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت تتحول إلى حرب أهلية نتيجة توقيف مسار الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 م،

وعلى الرغم من أن الوجه السياسي للأزمة ليس إلا أحد أوجهها ذلك أن تلك الأزمة كانت متعددة الأوجه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الأمر الذي أربك الأوضاع في هذا البلد المغاربي، وهو ما انعكس

[1] محمد لمين لعجال أعجال, معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك'مجلة المفكر . العدد5 . مارس 2010 ،ص20.

[2]ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل,المرجع سبق ذكره,ص52-53.

بالسلب على اتحاد المغرب العربي من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : إن الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي كانت تعيش أوج أزمتها، مما جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الإتحاد ما زاد في جمود هذه المؤسسات.

الوجه الثاني : لتأثير أزمة الجزائر الداخلية في مسيرة اتحاد المغرب العربي، فتتمثل في تخوف أعضاء دول الإتحاد من انتقال الأزمة الجزائرية إليها، مما جعلها تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي ,وهذا ما يعني غياب عنصر الاتصال والمبادلات الذي يؤدي إلى تماسك وديمومة العملية التكاملية ويدفع تدريجيا قادة وشعوب هذه الدول إلى الوصول إلى الشعور بالإحساس بالانتماء إلى الجماعة السياسية الجديدة التي يهدف التكامل إلى تحقيقها داخل رقعة جغرافية معينة، والتي يفترض أن تكون منطقة المغرب العربي، لكن الأمر اختلف حيث واجهت الجزائر أزمتها منفردة أمام تخلي مغاربي صريح خوفا من انتقال الأزمة وهذا ما يعني انعدام روح التضامن بين الدول والشعوب المغاربية وغياب أبرز دعائم التكامل عند دويتش ا لاتصال وعنصر الاقتصاديات المغاربية وتعرقل أي محاولة للتكتل والتكامل المغاربي ووفقا لما سبق فإنه سيتم التعرض لأهم التحديات الاقتصادية التي كانت وراء إخفاق التجربة المغاربية في التكامل[1].

الوجه الثالث : لدور الأزمة الداخلية الجزائرية في تعطيل الإتحاد، فيتعلق بموقع الجزائر الجغرافي فهي تقع موقع القلب من المغرب العربي بالإضافة إلى الوزن السكاني والاقتصادي، مما يعني أنه من المستحيل تقدم التكامل المغاربي بدون الجزائر.

يتضح من العرض السابق أن القضايا السياسية والأمنية كانت فاعلا سلبيا في إطار العلاقات المغاربية أو بين دول الإتحاد، حيث أنها رغم كونها قد تمثل مدخلا للتعاون والتنسيق إلا أن بعض هذه الدول تورط في مغامرات سياسية وعسكرية في دول أخرى، علاوة على مشكلات الحدود والتوترات الداخلية وانتشار

[1] ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل,المرجع سبق ذكره,ص65.

الأصولية والجماعات الإرهابية المتطرفة داخل بعض الدول،[1] بدلا من أن تمثل حافزا على التعاون والتنسيق كانت أحد مصادر الخلافات والنزاعات كما أن اختلاف القيادات ونظم الحكم،

وعدم تطبيق الديمقراطية وإنشاء مؤسسات سياسية قوية حكومية وغير حكومية جعل السياسات الخارجية والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة يسير وفقا لهواء القيادات السياسية والنخب الحاكمة، علاوة على حرص تلك القيادات على سيادتها المطلقة والخشية من عدوى الديمقراطية أو الانفتاح على الأفكار والمعتقدات السياسية، وبالتالي مطالبتها بمزيدا من الديمقراطية يجعلها تتراجع للحفاظ على شرعيتها، التي قد تعتمد على أسس تقليدية أو عدم وعي المواطنين، ومشاركتهم في الشؤون السياسية، مما أثر سلبا على تلك التجربة في التكامل الإقليمي، والتي كان ينظر إليها باعتبارها أحد المحركات الدافعة فيما بين الدول المغاربية، نظرا لعوامل التشابه المتعددة بين تلك الدول والميراث الثقافي والحضاري الذي يؤلف فيما بينها أو مع الدول الأوروبية .

[1] ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل,المرجع سبق ذكره,ص66.

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية.

المطلب الأول :المعوقات الاقتصادية

إن لصاح أي اتحاد اندماجي مرهون بتحقيق تكامل اقتصادي بتُ أقطاره، لكن اتحاد المغرب العربي يعرف غياب ا التكامل، و رغم ذلك التنصيص على إنشاء سوق مغاربية مشتَّركة، و هذا ناتج عن غياب شبه كلي لسياسة و إستراتيجية مشتَّركة، لكن من خلال هذا تسخر بالإمكانيات المتاحة لدى بلدان الاتحاد، و غياب جهاز اقتصادي متخصص ضمن الأجهزة المكونة لذلك الاتحاد، و مثال ذلك ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي حيث لصد البنك المركزي الأوروبي يدير الشؤون الدالية و الاقتصادية للاتحاد.

فالمعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي تتميز بطغيان الطابع السياسي في مقابل تهمش الدور الاقتصادي رغم أن التجارب أتبت أن العامل الاقتصادي يبقى حجر الزاوية في لصاح أي تجربة اندماجية . تشتكي الدول الخمس من نقائص و تخلف اقتصادي في كثير من المجالات فهي رهينة توريد التكنولوجيا و المنتوجات الصناعية و المنتوجات الأولية، و تبقى مداخيل بلدان المغرب العربي مرتبطة خاصة بالتصدير للمواد الأولية(النفط، الغاز، الفوسفات، الحديد إخ ...و المنتجات الفلاحية و الخدمات و السياحة.

إن بعض بلدان المغرب العربي يسيطر على ممتلكاتها الاقتصادية القطاع العمومي الذي و يأخذ إعانات غاليا من قبل الخزينة العامة، أما المصارف فهي في اغلب الأحيان ملك الدولة[1].

–يبقى عجز الميزانية مرتفعا من بلد إلى آخر، و من جهة أخرى يفتقر غالبا إلى شفافية الإطار القانوني و فرضيات إعداد قانون الدالية .

– تدون المداخل الناتجة عن التصدير خاصة بالعملتين (الدولار الأمريكي و الاورو)، أما التوريد فهو يدون خاصة بالأورو، ما ينجز عن خسائر هامة في الموارد .مع العلم أن أسعار التصدير(خاصة للمواد الأولية)تحدد من قبل الأسواق الأوروبية والأمريكية و الأسيوية التي ليس لدول المغرب العربي عليها أي سلطة، لذا يبقى مستوى المداخل و لسرون العملة الصعبة رينة هذه الوضعية[2].

---

[1] ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل,المرجع سبق ذكره,ص72.

[2]المرجع نفسه,ص73.

–على المستوى الداخلي تشكو بلدان المغرب العربي من نسبة بطالة عالية تتَّراوح بين 12 % و25%.

-التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ضعيف جدا، حيث يحوم حول 2.5%.

-حركة الأموال ضعيفة و تخضع إلى إجراءات صرف صارمة، حيث يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن التأخر المسجل في مسار التعامل الاقتصادي يكلف كل دولة على تحدى 2% من الدخل القومي الصافي في السنة، فمستوى التجارة البينية لا يتجاوز من 5% إلى .% 6 و لهذا فان تفعيل مسار التكامل الاقتصادي بين هذه الدول أصبح ضرورة ملحة لأجل تحدي الرهانات التي تفرضها العولمة و منافسو التكتلات الأخرى.

-اختلاف الأنظمة الاقتصادية في دول المغرب العربي حيث يتَّرتب عليها اختلاف في السياسات و التوجهات الاقتصادية و تباين الإجراءات العلمية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، و قد كان استيراد الأنظمة و المناهج الوضعية من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار الاتحاد المغاربي[1].

لذلك أضحى من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتوحيد المنهج الاقتصادي، انطلاقا من بلورة معالمه على ضوء رصيدنا الفكري المستمد من حضارتنا و شرائعنا و من عمق معاناتنا في ا وقعنا.

-تعتبر الضرائب الجمركية على السلع و الخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات و اتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

-إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة و لا قانون اقتصادي لنح امتيازات و تشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية، على غرار ماهو معروف عند المجموعات و التكتلات الاقتصادية الأخرى، ليعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عادية من تجارة مغاربية بينية متطورة هذه العملية تؤدي إلى إعاقة انسياب السلع و الخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسؤولية عن تخليص السلع المستوردة.

كذلك يلاحظ أن هناك إجراءات إدارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع

[1] محمد محمد مصطفى البناء، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها: ، تجارة الأردن البينية مع الدول العربية في : التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي .عمان :الجامعة الأردنية،2004 ,ص18.

المستوردة، و ليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال[1].كما يعتبر نقص البتٌ التحتية الملائمة، كشبكات النقل و المواصلات و الاتصالات و الرحلات الجوية و البحرية من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية, حيث لصد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الجغرافية للدول المغاربية.

و تبقى أكبر التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفتَ فرص عمل كافية للشباب، لشآ يزيد معدلات البطالة و يهدد الاستقرار الاجتماعي، مخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي .

ا) **الاعتماد المتبادل** : إن الدول بصفة عامة، لا تستطيع منفردة برقيق مصالحها الاقتصادية و الاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن المصالح تدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة فيخلق ما يسمى بالاعتماد المتبادل أو التعاون، خاصة في المجال الاقتصادي، فأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل لرتع تسوده حرية التجارة و الشفافية . فالتعاون الاقتصادي هو لزاوله ترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي لتحقيق اتفاق في الديدان الاقتصادي و ليس بالضرورة مشتَّركة أهم افهم، بدعتٌ دون إقامة نوع من البناء المؤسسي و مثال ذلك الاتفاقيات الدولية، خلافا للتكامل الذي ينطوي على الثابت الفاعلة للحد من التمييز و مرتبط بتحقيق تغتاب و آثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في العملية التكاملية[2] .

ب)الاندماج

الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين الاقتصادي الخاصة بالعرب منهم يستخدمون كلمة تكامل كمرادف لكلمة اندماج، على الرغم من أن الثانية أعمق مفهوم و تعد مرحلة متقدمة عن الأولى.

لقد برزت فكرة الاندماج لأول مرة حسب رأي **Horacio Godoy** كوسيلة أكثر عقلانية

---

[1] محمد محمد مصطفى البناء،المرجع سبق ذكره,ص19-22.

[2] الاعتماد المتبادل دعوة نادى بها جون كندي عام 1962 كمحاولة لكسر حدة التصدي لهيمنة الرأسمالية العالمية. وقد كرر غورباتشوف عام 1985 هده الدعوى بهدف تحقيق تعاون عالمي من اجل التصدي لمشاكل تهدد المجتمع العالمي في مجموعه.

لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التصنيع يتطلب اقتصاديات ذات مستوى كبتَ، و بذلك يصعب و يستحيل الوصول إلى ذلك بدون اندماج.

و يرى الباحث **يوسف عبد الله صايغ** أن الاندماج لتم من التعاون أو التعاضد و هو أدنى صيغ التجمع إلى الوحدة في الطرف الآخر التي هي أكثر الصيغ تقدما مرورا بالتنسيق و التنظيم و تسيير العمل ثم التكامل.[1] فالاندماج يتميز عن التكامل في اعتباره صيغة متقدمة للتكامل، تتضمن توجهات التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاد و المؤسسات الاقتصادية هذا يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من أجل أغراض متفق عليها المجموعة المعنية في ميادين المختلفة.

ج)التكتل الاقتصادي

مع أواخر الخمسينيات أصبحت دول العالم و خاصة الدول الكبرى براؤول و بكل الوسائل الانضمام إلى ما يسمى بالتكتلات، حيث ظهرت مساعي حقيقة في أوربا و أمريكا في إنشاء ترتيبات بدارية إقليمية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتَّراكي. و نقصد بالتكتلات الدولية تلك التجمعات بين الدول التي تقوم في إطار قاري أو إقليمي مع و لو لم يكن العامل الجغرافي وحده و بمعيار التجمع و سياسة التكتل هي السياسة التي يسعى كل طرف من خلال هذا إلى الانضمام و التحالف إلى طرف آخر أو مجموعة من الأطراف بهدف كسب حلفاء في جانب من جوانب التعاون خاصة الإستراتيجية منها كالميادين العسكرية و الاقتصادية..

و لكن تعريف التكتل الاقتصادي بأن و هذا مع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبتَ في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشتَّرك هذا التجمع يكون في إطار مع قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة .فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[2].

كما يعرف التكتل الاقتصادي على أنو يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين

---

[1] محمد عزيز شكري-الأحلاف و التكتلات السياسية العالمية,*عالم المعرفة , العدد السابع ,الكويت ,1978,ص81.*

[2]المرجع نفسه,ص82.

مجموع من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا و اجتماعيا و التي يجمعها مجموعة المصالح اقتصادية مشتَركة و كان هناك اختلافات في مسألة دوافع إنشاء التكتلات من إقليم لآخر، فقد يكمن الدافع وراء منافع اقتصادية تسعى الدول إلى الاستفادة منها، و قد يكون الدافع غير اقتصادي مثل تقوية الروابط السياسية و برقيق فرص لأكبر غرض في العلاقات الدولية .

و قد يرجع أيضا إلى رغبة الأعضاء في برهنة قدراتهم التفاوضية في المفاوضات المتعددة الأطراف.

و مهما يكن الدافع وراء إنشاء التكتلات الإقليمية، فإنها تعكس تفوق الدول في المستقبل في إرساء قواعد النظام الدولي الجديد.

المطلب الثالث : التكامل الاقتصادي.

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا و مستويات عديدة، تزداد درجات و كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي إن أشكال التكامل الاقتصادي تتَيح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغاءها نهائيا و إدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة و هي أعلى مستوى من مستويات التكامل[1] .

إن نموذج **بالاسا** لا يقيس التوسع، و إنما يقيس التدفقات التجارية الحقيقة التي تتبع تأكيد الرسمي للسلوك، و أن الكثافة المشتَركة للتبادلات تزداد كنتيجة لذلك إذ لكن استخدام هذا النموذج في تفسير السياسات المتبعة من طرف الدول، حيث ينطبق هذا على مستوى التكامل العادي و مستوى التكامل الجهوى على حد سواء .

و قد عرفت تطبيقات **بالاسا** وفقا للمبادئ الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية المراحل التالية:

أ)مرحلة التبادل الحر

تعرف بمنطقة التجارة الحرة، و تعتٍ إزالة التعريفة الجمركية و غيرت من القيود أمام التجارة بين الدول المشكلة في هذا النظام.

حيث تلغى خلال هذه المرحلة الرسوم الجمركية و القيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشتَركة، مع احتفاظ كل دولة بقيودنا الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء، أي دولة خارج المنطقة الحرة

[1] محسن الندوي,تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت,الطبعة الاولى ,ط 2011,ص90.

تسعى إلى التكامل مع بعض الدول الأعضاء، خاصة الدول التي تتميز قيودا التجارية التي تعرضها على غَير الأعضاء بالانضمام و ذلك كوسيلة للدخول مع باقي الأعضاء.

ب)مرحلة الاتحاد الجمركي

إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، يتم في هذا الشكل فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية دول العالم، فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركية. و تقوم الوحدة الجمركية على :وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية، وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء، وحدة الحدود الجمركية و الإقليم، توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها و توزيع النسبة فيما بينها.

ج)مرحلة السوق المشتركة

تستهدف هذه المرحلة بدورها الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى و الثانية، فحرية الانتقال التي مست في ظل الإيراد الجمركي لن تطبق فقط على البضائع، بل كذلك على عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل و رأسا لمال ، و بالتالي تبرير حركة عناصر الإنتاج في سوقا مشتَّركة، هذه السوق الموحدة هي سوق يتم من خلالها و بحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء[1] .

د)مرحلة الوحدة الاقتصادية

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتَّركة، ففيها تزول القيود الجمركية و تبدأ عملية انتقال البضائع و عوامل الإنتاج، إضافة إلى برقيق درجة من توحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية (الدالية و النقدية)من أجل القضاء على التمييز والاختلاف, كما أن الوحدة الاقتصادية تتحقق عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء، أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية سياستها إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب.[2]

[1] محسن الندوي,تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة'المرجع سبق ذكره,ص94.

[2] المرجع نفسه,ص95.

ي)مرحلة التكامل الاقتصادي التام(الاندماج).

تعتبر هذه المرحلة أعلى و أرقى مرحلة للتكامل، حيث يتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية و الدالية و النقدية و الاجتماعية بين الدول المنتجة .كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق الوطنية تكون قراراتها ملزمة لكل دول الأعضاء بالشكل الذي لفعل شخصية الدولة الايرادية النابذة عن الإيراد الاقتصادي التام بز لزل شخصية الدولة العضو، و هذا يعتٍر بالضرورة إنشاء سلطة ايرادية تفوق سلطتها سلطات الدولة العضو، و يبقى الإيراد الأورو خير مثال على ذلك[1].

المبحث الثالث:الإرهاب و الجريمة المنظمة.

المطلب الأول : الإرهاب.

من جهته يرى الدكتور عبد العزيز سرحان بأن الإرهاب يتمثل في" :كل اعتداء على الأرواح أو الممتلكات أو الأموال العامة أو الخاصة ,يقع بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة ,بما في ذلك المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ومن خلال المفاهيم الواردة أعلاه يتبين شمولية ودقة المفاهيم الواردة في المواثيق الدولية ,ومرد ذلك كما سبق وأن ذكر فيما سبق يعود إلى اختلاف الظاهرة من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية ,بما ينعكس على المفاهيم الفقهية الواردة بشأنها.

الفرع الأول : أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي.

يختلف ظهور وتطور الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي تبعًا لاختلاف ظروف كل دولة سياسيًا واجتماعيًا وجغرافيًا ,بما يؤدي إلى الاختلاف في مظاهرها وعواملها بين الدول المعنية بهذه الدراسة , لذلك سنقوم بدراسة تظور الظاهرة الإرهابية في الجزائر ,ثم في تونس ,فالمغرب.

أولا :أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر.

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتفككه سارعت معظم الدول الاشتراكية إلى تبني النظام الليبرالي

[1] حسب نص المادة24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التجارية (الغات) تعتبر منطقة التبادل الحر كل مجموعة متكونة من التراب الجمركي لبلدين أو أكثر يتم فيه إزالة المعالم الديوانية و التراتيب الأخرى التي تحد من حركة المبادلات التجارية (القيود الكمية) بالنسبة للمنتجات ذات المنشئ و التي تمثل الهامة من المبدلات التجارية بينها.

الغربي واعتناق المبادئ الديمقراطية التي نادى بها هذا النظام .وفي نفس الإطار نذكر التحولات الدولية التي أدت إلى فرض ضغط كبير على الأنظمة الاشتراكية ,ودفعها نحو تبني الخيار الديمقراطي[1], الجزائر وكغيرها من الدول الاشتراكية في تلك الفترة قامت بإصدار ترسانة من النظم القانونية الممهدة لعملية الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام ليبرالي حر ,كان من أبرز القوانين وفي , 11,المعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي – 17 مقدمتها دستور 23 فبراير , 1989 والقانون رقم89 والذي أقر التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي الرأسمالي.

ومما زاد من حدة الأمر في الجزائر هو ظهور موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري سنة ,1988 خاصة في ظل تلازم هذه الأحداث لأزمة منطقة القبائل ومما زاد الأمر تعقيدًا هو ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من أجل الدولة الإسلامية ,والجبهة الإسلامية للإنقاذ [2],وغيرهما ,ودخول هذه الحركات للمعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الاحتقان التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الفترة,وبالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار المتطرفة حاملين معهم منطقًا جهاديًا ,بتجربة ميدانية وخبرة كبيرة في مجال حرب العصابات ومختلف أنماط الجرائم الإرهابية تأسيسًا على ما ذكر ,ونتيجة لفوز الأحزاب الإسلامية تم توقيف المسار الانتخابي الذي أدى إلى الدخول في صراع ما بين النظام ومختلف الجماعات الإسلامية مستعينة بجناحها العسكري المنظم مسبقًا ,وهو ما أدى إلى الدخول في دوامة عنف شاملة خلفت مالا يقل عن 150 ألف قتيل ,وأكثر من مليون متضرر .

ثانيا :أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في تونس.

مع بداية ثمانينات القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة ,خاصة في ظل تصاعد الأصوات المنادية بضرورة استخلاف" بورقيبة ,"وكنتيجة لذلك تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضغط السياسي الكبير والاقتصادي الذي عانته تونس آنذاك.

وبالرغم من إقرار التعددية الحزبية ,غير أن الحركات الإسلامية أقصيت من الساحة السياسية في محاولة

[1] د.باخوية ادريس,جرائم الإرهاب دول المغرب العربي(ملخص),دفاتر السياسة و القانون,العدد 11,جوان2014,ص102.

[2] الكلمات المفتاحية :الإرهاب، منطقة الساحل، شمال إفريقيا، الجريمة المنظمة،المغرب العربي.

استباقي لإجهاض كل محاولة للوصول إلى السلطة من قبل هذه الحركات .وهو ما دفع بهذه الأخيرة , خاصة ما يعرف بحركة" الاتجاه الإسلامي "إلى تغيير اسمها ل" :حركة النهضة "تماشيًا مع دستور تونس الذي يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي ,وذلك في خطوة منها لدخول المعترك السياسي وكنتيجة لذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية مستقلة حاز على إثرها التيار الإسلامي على نحو ربع عدد الأصوات .وهو ما دفع بالسلطات التونسية إلى إجهاض المسار الانتخابي ,وقمع أغلب أعضاء التيار الإسلامي ,ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية محلية كجماعة ألأصوليي ن ,وحركة الاتجاه الإسلامي ,وحركة الثورة الشعبية والمقاومة المسلحة التونسية.

ومع تزايد تأثير الحركات الإسلامية ,عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد إجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الإتحاد الأوربي [1]. 22 وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت للنظر ,خاصة في فترة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي .ومما زاد من حده الأمر هو وصول التيار الإسلامي للحكم وبروز صراع كبير ما بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي الفرانكفوني . 23 ما أوجد موجة عنف كبيرة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا منذ ما يعرف في تونس بثورة يناير2011 .

ثالثا :أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في المغرب.

شهدت المملكة المغربية منذ ستينيات القرن الماضي صدامات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة "الشبيبة الإسلامية ,"والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وميلاد حركتين هما" حركة العدل والإحسان ,"وحركة" الإصلاح والتجديد." ومع إقرار التعددية الحزبية في المغرب ,كان للحركتين المذكورتين حضور ملحوظ في الحياة السياسية المغربية ,بيد أنه ونتيجة للتضييق الكبير على التيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة الشبيبة الإسلامية من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة بهدف إرساء دعائم الدولة المغربية ,ومد يد العون لتنظيم القاعدة محليًا وإقليميًا لطالما أن هذا التنظيم تشكل من مغاربة أفغان يعملون تحت لواء وإشراف زعماء تنظيم القاعدة. ونتيجة للصراع ما بين

[1] د.بأخوية دريس,جرائر الإرهاب في المغرب العربي,المرجع سبق ذكره,ص103.

التيار الإسلامي في المغرب والنظام الملكي ,قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من العمليات داخل الأراضي المغربية ,أبرزها هجمات الدار البيضاء في ماي . 2003 كما كشفت أجهزة الاستخبارات المغربية أن الكثير من العناصر الإرهابية المغربية كان لها دور كبير في عديد العمليات التخريبية ,ومن بينهم زكريا الموسوي بالنسبة لهجمات 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية ,ومنير المتصدق بالنسبة لتفجيرات فرانكفورت بألمانيا, وغيرهم .

الفرع الثاني :تأثيرات الظاهرة الإرهابية على أمن دول المغرب العربي.

تختلف تأثيرات الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف حدتها ونشاطها بين دول المغرب العربي ,وهو ما يحتم علينا ضرورة دراسة هذه التأثيرات ,سواء الأمنية منها ,ثم السياسية ,فالاقتصادية.

أولا :التأثيرات الأمنية للظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي.

إن تهديد أمن دول المغرب العربي يعتبر من أهم وأخطر التأثيرات على الإطلاق ,وخاصة في ظل تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي عرفتها دول المنطقة ,وبالأخص في الجزائر أثناء العشرية السوداء ,وما عايشه الجزائريون في هذه الفترة من حالة اللاأمن ,وما ترتب عن ذلك من ظهور العديد من التنظيمات الإجرامي المنظمة ,واتساعها وتطور وسائلها وأساليبها من أهم الانعكاسات على الساحة الأمنية كذلك هو ظهور حركات إسلامية مقاتلة في منطقة الساحل والصحراء أرهقت دول المغرب العربي خاصة الجزائر نتيجة لجهودها في تأمين حدودها المشتركة مع المناطق التي شهدت ميلاد هذه الحركات[1].

جدير بالذكر في هذا المقام التنويه بأن هذه الحركات قامت بالكثير من الأعمال الإرهابية ,أبرزها ما قامت به" حركة التوحيد والجهاد "حينما قامت باختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في دولة مالي, والتهديد بتصفيتهم إذا لم تستجب السلطات الجزائرية لإطلاق سراح عدة قيادات في هذه الحركة ودفع فدية بقيمة 15 مليون أورو .نذكر كذلك الاعتداء على محطة" تيقنتورين "بالجنوب الشرقي الجزائري,

[1] د.بأخوية دريس,جرائر الإرهاب في المغرب العربي,المرجع سبق ذكره,ص104.

والذي تصدت له القوات الجزائرية باقتدار ,ونجحت في تحرير كافة الرهائن والقضاء على جميع الإرهابيين بأخف الأضرار[1].

وعموم القول ,فإن التهديدات الأمنية التي تعرضت لها دول المغرب العربي حتمت ضرورة القيام بتنسيق أمني كبير ما بين هذه الدول ,ناهيك عن ضرورة إصدار قوانين خاصة بمكافحة ظاهرة المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل – الإرهاب ,ففي الجزائر تم إصدار القانون رقم05 المتعلق – الإرهاب ومكافحتهما المعدل والمتمم . 27 أما في المغرب فتم إصدار ظهير شريف .

بمكافحة الإرهاب , وفي تونس صدر القانون رقم 75 :لسنة , 2003 وتم تشديد الإجراءات الأمنية بشكل غير مسبوق كإجراء وقائي لمنع وقوع العمليات الإرهابية.

ثانيا : التأثيرات السياسية للظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي.

لأداء النظام السياسي في الدولة صلة وثيقة بظاهرة الإرهاب ,لأن مكافحة الإرهاب تتطلب من النظام السياسي في الدولة تعزيز المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ,وذلك بغية حرمان القائمون بهذه الأعمال الإرهابية من الحجج التي يسوقونها من أجل تنفيذ عملياتهم الإجرامية.

وعليه فإن الأنظمة السياسية التي توفر ضمانات كافية لمواطنيها لممارسة الحقوق والحريات تتيح لنفسها فرصة تعبئة المجتمع للمساهمة في حربها ضد الإرهاب ,أما في الحالة العكسية فإن ذلك يساعد على توفير بيئة خصبة لعمل الجماعات الإرهابية. وفي هذا الإطار نتيجة لقيام بعض دول المغرب العربي بإصلاحات سياسية هامة ,خاصة في الجزائر استطاعت هذه الأخيرة احتواء الظاهرة الإرهابية نتيجة لسياسة الوئام ثم المصالحة الوطنية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية ,ونتيجة كذلك للإصلاحات السياسية والإقتصادية التي أعلنت عنها الحكومات المتعاقبة منذ التسعينات ,والتي لا تزال متواصلة لحد الآن. وعلى العكس من ذلك ,فإن الحرب على الجماعات الإرهابية في دول المغرب العربي أفرزت تأثيرات سلبية على أنظمة الحكم ,لاسيما في مجال احترام حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ المشروعية[2],

[1] د.بأخوية دريس,جرائر الإرهاب في المغرب العربي,المرجع سبق ذكره,ص105.

[2] المرجع نفسه,ص106.

نتيجة للقوانين التي سنتها هذه الدول قصد مكافحة الظاهرة الإرهابية ,والتي شملت أحكامًا متشددة في مواجهة الإرهاب ,تتناقض مع ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق ذات الصلة, وهو ما يدفع بالجماعات الإرهابية– كما هو الشأن بالجزائر –لاستغلال الوضع وتأليب الرأي العام بغية تقويض جهود المصالحة الوطنية وضرب الإستقرار النسبي المحقق.

ثالثا : التأثيرات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية.

تتسبب العمليات الإرهابية في انعكاسات اقتصادية سلبية خطيرة ,لاسيما في مجالات السياحة والاستثمار والنقل ,وذلك بحكم ما يترتب عن تلك العمليات من آثار خاصة وأن أغلب العمليات الإرهابية تستهدف الأجانب ,والمراكز الأمنية والدفاعية .وكنتيجة لذلك ,تعمل الدولة على زيادة الإنفاق المخصص للقطاعين المذكورين على حساب قطاعات أخرى كالبحث والتعليم ومختلف القطاعات التنموية الأخرى .وتأكيدًا لما سبق ,تشير الدراسات الأمنية والاقتصادية أن انعكاسات الظاهرة الإرهابية على الاقتصاد تتباين من دولة لأخرى حسب كفاءة كل دولة في التعامل مع تداعيات تلك العمليات , وحسب درجة التقدم الاقتصادي وبالنسبة لدول المغرب العربي وحسب ما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن تأثير العمليات الإرهابية أربكت مسار التنمية بدول شمال افريقيا ,وحدت من معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول ,والتي ستعاني من دون شك من صعوبات كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية[1].

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة.

قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اتفاقية باليرمو عام 2000 لم يكن هناك تعريف واضح وموحد بين الدول للجريمة المنظمة، وقد حددت الاتفاقية المذكورة التي اعتمدت من قبل 15تعريف الجريمة المنظمة هي التي ترتكبها جماعة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ2000 /11 إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف

[1] د.بأخوية دريس,جرائر الإرهاب في المغرب العربي,المرجع سبق ذكره,ص106.

ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة والأفعال المجرمة وفقًا لهذه الاتفاقية من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أخرى[1].

انطلاقًا من تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن تحديد أهم خصائص الجريمة المذكورة وهي:

1- التنظيم الجماعي والبناء الهرمي:

أي لاعتبار أي نشاط إجرامي جريمة منظمة إنما يجب أن يكون لهذه الجماعة هيكل تنظيمي يأتي في رأس يكون له سلطة كاملة على المنظمة التي تخضع لقاعدة هرمية معقدة DON أو BOSS زعيم العائلة ,كما يتوجب على جميع الأعضاء احترام النظام الداخلي للمنظمة قواعد التسلسل قانون الصمت والسرية ,قانون العرض والشرف تحت طائلة إنزال اشد العقوبات بحق المخالفين والتي قد تصل إلى الموت.

2-التخطيط والاحتراف:

عادة تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية من مجموعة من المجرمين المحترفين ولهم خبرة في المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية أو قد يستعينون بخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والمال والأسلحة فتأتي الجريمة المنظمة نتيجة لخطة متكاملة الحلقات بحيث تكمل كل حلقة فيها الحلقة الأخرى. ففي جرائم المخدرات مثلا هناك ارتباط وثيق بين بين حلقات الإنتاج والتهريب والتوزيع والاستهلاك وان قطع أي حلقة يشكل عاملا هامًا في السيطرة على الجريمة.

3-النطاق عبر الوطني:

سهّل تطور الاتصالات والموصلات والحدود بين الدول في عملية ازدياد الأنشطة عبر الدول للجريمة المنظمة وقد حددت المادة الثالثة من اتفاقية باليرمو الخطرة عبر الوطنية في الحالات التالية:

- إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه أو الاشارف عليه في دولة أخرى.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن شاركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية

[1] القاضي مختار سعد, **نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها** ,مجلة : أعمال عن ندوة الإقليمية حول "الجريمة المنظمة عبر الوطنية,العدد 28/29,مارس2007,ص110.

في أكثر من دولة واحدة.

•إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن له آثار شديدة في دولة أخرى.

4-العنف والفساد:

لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الإرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كاستخدام العنف والتهديد والترعيب والابتزاز والرشوة والقتل والإيذاء والخطف.

5-التحالفات الاستارتيجية بين المنظمات الإجرامية:

وذلك بهدف تخفيض المخاطر وخلق أسواق جديدة كالتحالف الذي حصل بين الكارتل الكولوجي والمافيا الايطالية الصقلية والذي كان الدور الحاسم في تنمية واستغلال أسواق الكوكيين في أوروبا الغربية.

6-التواجد في بقعة آمنة بالوطن وتوسيع أنشطتها لتشمل بلدان أخرى:

حيث عمدت الجريمة المنظمة إلى تأسيس قواعد آمنة لها في دول العالم الثالث التي فيها سلطة حكومية ضعيفة، للانطلاق بأنشطتها إلى دول أخرى كما حصل في كولومبيا ودول المثلث الذهبي، كما يوجد للجريمة المنظمة ملاذًا لها في أوروبا وأميركا الشمالية واليابان حيث أن الطلب يكون شديدًا في هذه الدول الغنية على السلع والخدمات غير المشروعة وبأسعار مرتفعة.

7-تهدف إلى الربح وجني الأموال:

من الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة هي غايتها أي جني الإرباح والأموال الطائلة في وقت قياسي وبكافة الطرق والوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

إن هدف الربح يميزها عن الجماعات الإرهابية القريبة الشبه بها تكوينها وتنظيمها وهيكلتها وتسليحها ووسائلها على اعتبار إن هذه الجماعات تهدف إلى تحقيق أهداف أساسية[1].

[1] القاضي مختار سعد, نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها ,المرجع سبق ذكره,ص111.

الفصل الثالث :آليات المغرب العربي.

يفتَرض المراقب من الخارج أن الدول لمغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل في محيطه المجتمعي و مطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، و ذلك بحكم الطابع الواقعي و البراجماتي الذي ميز أغلب سياسات أقطاره .و لعلو يفتَرض أيضا أف غياب الوعي القومي الشمولي عن نخبه السياسية كما هو الحال عليه في المشرق العربي عموماً قد يساعد في بلورة أهداف واضحة و متدرجة، و هو ما يمنحها إمكانية التحقق الفعلي في مستوى الممارسة و الانجاز.

إن فشل الاتحاد و شلله خلال العقدين المنصرمين لا ينبغي أن يجعلنا ننفض أيدينا عن حاجتنا إليه، بل ينبغي أف يشكل عامل من عوامل تشخيص أفضل لمآله .و هذا التشخيص يعد الخطوة الأولى في عملية التفكير في مستقبل الاتحاد....

المبحث الأول : الآليات السياسية.

مهما كانت درجة التكامل الاقتصادي فهو عملية ذات طابع سياسي حتى و إن كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذلك، فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل لا تتحقق العملية التكاملية، و علي و فإن هذه العملية تتأثر بطريقة أو بأخرى بالجانب السياسي سلبا أو إيجابا، و مادا تعثر الاتحاد راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية فإن المدخل السياسي يبقى أهم لتفعيل الاتحاد و عليه سوف نحاول أن نضع بعض الآليات التي من شانها إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي و تفعيل أجهزته على أرض الواقع، و هذا من خلال النقاط التالية[1]:

المطلب الأول: نقاط تفعيل الاتحاد.

أولا :الإصلاح السياسي الديمقراطي.

إن الجمود الراهن في الاتحاد يعكس جمود الأنظمة و قصر نظرها السياسي، كما يعكس آليات في التفكير السياسي و التفكير المستقبلي تجاوزها الزمن .و لهذا فإن عجز الاتحاد و السبب الذي يعيق إمكانية بتحويله إلى فاعل مساهم في إرساء مقومات التنمية و النهوض في الأقطار المغاربية هو بطء الإصلاح السياسي الديمقراطي داخل دول، و لضن نعطي لهذا العامل أهمية قصوى في الظروف العربية و الدولية الراهنة، ليس فقط بسبب ضغوط المجتمع الدولي في هذا الباب، بل لأف مطلب الإصلاح السياسي الديمقراطي شكل و ما فتئ يشكل ثابتا من ثوابت العمل السياسي في المجتمعات المغاربية.

و في هذا السياق لضن نرى بأن الإصلاح الديمقراطي يعد من الأولويات التي لا ينبغي التنازل عنها، و ذلك بحكم العلاقة التي تفترض بين الإصلاح السياسي و بين بلورة التصورات و الحلول السياسية لمختلف الإشكالات الأخرى التي تحول دون ترجمة بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات فعلية قادرة على المساهمة في حل إشكالات التنمية و التقدم في المجتمعات المغرب العربي.[2]

بدليل أن مشكل الصحراء الذي عرف في الإعلام المغربي المكتوب و في المجال السياسي المغربي منذ

---

[1] صبيحة بخوش,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية,دار الحامد لنشر وتوزيع,عمان,الطبعة 2011,ص387.

[2] المرجع نفسه,ص387.

مطلع الألفية الثالثة، يعد جزءاً من آليات التطور الديمقراطي الحاصل في بلبدنا، حيث تم التعبير عن كثير من الآراء المعززة لدائرة البحث عن لمخارج أكثر تاريخية لمشكل لم يستطع الزمن وحده أن يساعد في التخلص من تبعاته و آثاره، و خاصة في مستوى تفعيل آليات اتحاد المغرب العربي.

لهذا السبب، نعتبر أن دعم دعاوى الإصلاح السياسي في لستلف أقطار المغرب العربي يساهم في تعزيز تكامل الأقطار المغاربية، و يساهم أيضا في بناء مؤسسات فاعلة و مقررة، مؤسسات قادرة على منح الاتحاد القوائم المساعدة على الحركة و الانجاز.

***ثانيا :تسوية قضية الصحراء المغربية**

بينت التجربة بما لا يدع مجالا للشك أف هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، فمنذ 1975 و إلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية.

بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أف تصل إلى التكامل المامول و ذلك باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا، و الآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب و اللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما فالمغرب يسعى من خلال هذا المقتَرح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، و هو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ بل و ارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، باعتبار الملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد و هو الضامن لدوا الدولة و استمرارها في دائرة حدودها.[1]

***ثالثا : تجنب فكرة الدولة القائد.**

إن عملية التكامل الاقتصادي هي عملية إرادية محضة تعتمد في قيامها على علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتَركة، فالتكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون و تنميتين على قاعدة المصلحة المشتَركة و العامة.

استناد اً لذلك، فإن دول المغرب العربي مطالبة بتجاوز فكرة الدولة القائد، هذه الفكرة التي لازمتها

[1] صبيحة بخوش,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية,المرجع سبق ذكره,ص388.

باستمرار منذ زمن، و نشتَ بهذا إلى الجزائر و المغرب باعتبارهما دولتين ذات وزف كبتَ في المنطقة، فأنشأ ذلك تنافسا شديدا بينهما كما ظلت قضية الزعامة التي برزت في السنوات الأخيرة تعرقل تنفيذ الاتفاقيات و المشاريع المغاربية.

هذه الدول، مطالبة اليوم أكثر من ذي قبل بضرورة تفادي فكرة الدولة القائد و محاولة تأسيس التكافؤ في القوى و المصالح من أجل برقيق فكرة التكامل الاقتصادي.

***رابعا :توحيد الرؤى الوحدوية**

بعد 1989 ، تأكد لدول الاتحاد المغاربي أف التكتل هو المخرج الوحيد لها من المآزق الذي تتخبط فيه، غير أن هذا البناء قد شابه الغموض، فليبيا على غرار باقي دول الاتحاد لازالت تنادي بفكرة الاتحاد السياسي كشكل من أشكال الفدرالية، بعلم واحد، و رئاسة واحدة، و رقعة جغرافية واحدة .و لم تقتنع بمشاريع التعاون المشترك، حيث اتجهت نحو المشرق لعقد الشراكات و الاتفاقات مثل مصر، السودان . قد بقيت تعتَّرض على مسيرة الاتحاد باعتباره لم يخط خطوات ملموسة لضوء التكامل السياسي فنجاح أي تكتل لا يكتمل- رغم توفر الإمكانات- إلا بوجود هدف مشترك و تصور مشترك موحد، فلا بد على أطراف الاتحاد جميعا من توحيد رؤاهم لضوء إقامة وحدة مغاربية موحدة.

خامسا :الاستفادة من الدعم الدولي للاندماج المغاربي

بعد ما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الإقليمية، فإن الوضع مع أواخر القرف العشرين لم يعد كذلك، فهذه الدول التي تسعى لكسب مناطق اقتصادية جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لتَّرويج تجارتها، و هذه الأسواق لا تتحقق إلا بتكتل عدد من الدول.

فالفرصة أما دول المغرب العربي متاحة أكثر من أي وقت مضى، فالاتحاد الأوروبي أعطى لذا الفرص[1] مع مشروع الشراكة الأورو متوسطية، غير أنها لم تكن معه في الموعد ككتلة واحدة متكاملة، لكن دخولها فرادى سيجعلها تجني على المدى المتوسط و البعيد نتائج هذه الشراكة و التي ركزت على برربر المبادلات التجارية أكثر من الجوانب الأخرى خاصة الاجتماعية في ظل اقتصاديات غير متكافئة.

و عليه، فبإمكان دول المغرب العربي إذا كانت تسعى لتحقيق تكاملها أف تستفيد من التوجهات

[1] صبيحة بخوش,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية,المرجع سبق ذكره,ص389.

الجديدة للإطراف الغربية كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى حيث الدول المغاربية على برقيق تكاملها، و إن كاف ذلك ليس خوفا عليها بقدر ما هو برقيق لمصالحها الخاصة و هذا ما يجعل دول المغرب العربي مدعوة للاستفادة من هذا التوجه أكثر من أي وقت مضى.

إن مشروع البلدان المغاربية الخمسة حول التكامل لا رجعة فيه، و هو على طريق مزيد من الانفتاح و التكامل الإقليمي وتحسين كفاءة اقتصادياتها، و مضطرة الآن للمساهمة بفعالية في عملية التحول الاقتصادي و كذلك الاجتماعية الجارية.

و بالتالي، فإن الهدف المشترك بينها هو السعي لتنفيذ في نفس الوقت علاقات متعددة و حيوية، وتعزيز التعاون التجاري و الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، و بناء إطار التعاون فيما بين بلدان المغرب العربي بدا في ذلك قواعد المنافسة العامة .و من ثم ينبغي إعطاء حكم لثلاثة اعتبارات:

–يجب أن تزيد الدول المغربية من درجة التكامل بتُ اقتصاديات المنطقة.

–القرب الشديد من الاقتصاد الأوروبي و بشكل أعم من الاقتصاد العالمي.

–افتَراض سوق موحد قريبا بكثافة 100 مليون نسمة ستكوم إدارة أكثر فعالية من حيث التكلفة من خمسة اسواق مجزأة و صغَيرة[1].

[1] صبيحة بخوش,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية,المرجع سبق ذكره,ص390,391.

المطلب الثاني : تفعيل دور المجتمع المدني .

اعتباراً لما يربط شعوب منطقتنا من وشائج قوية متًرامية الأبعاد و وحدة المصيرَ، فإنه بات من المسلم هو في نظر أبناء المنطقة التوجه نحو تجديره في محيطه الطبيعي و إعادته للساحة و إشعاع أهدافه و الدخول به في الشراكة مع باقي الاتحادات المماثلة على أساس الحوار المتوازن و الاحتًرام و المصلحة المشتًركة، و هي أهداف تندرج ضمن مسعى شامل يقتضي إشراف الجميع من قوى شعبية مغاربية و تشبيك مصالح المجتمع المدني المغاربي بكل شرائحه المهنية و مشاربه الفكرية المتنورة على أسس التقارب و التوحد كوسيلة لمحفزة لبعث ديناميكية جديدة في الشروع الحضاري المغاربي، و ذلك إلى جانب تفعيل الأجهزة و المؤسسات الاتحادية التنفيذية منها و الاستشارية المكلفة بتًرجمة أهداف الاتحاد على أرض الواقع.[1]

و لكنه رغم تأكيدا الخطابات السياسية المتداولة في المغرب العربي على أن بناء مغرب عربي موحد هو مطلب جماهيري، إلا أن المنطلقات المعتمدة في بناءه كانت دائما منطلقات فوقية، بدعتٌ آخر أن المغرب الموحد الذي أريد لو أن يكون منذ الستينيات هو مغرب الدول و الحكومات لا مكانة فيه للشعوب لإبداء تصورها، و تركيبة اتحاد المغرب العربي خير دليل على ذلك إذ أنو لا وجود لهيئة منتخبة من طرف شعوب المنطقة.

و بناء على ذلك، و نظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بثُ المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يتطلب إذا إعطاءه دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناء فوقيا .هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل و الآليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، و يتحقق ذلك عن طريق:

– العمل على تفعيل ماهو موجود من مؤسسات المجتمع المدني ذات طابع مغاربي و إعطاءها الحيوية اللازمة، من خلال إشراكها في عملية التكامل بين الدول المغاربية في جميع المجالات .

– منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك و المبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية، و المساهمة في تنمية التعاون بينها و ربط جسور للتواصل

[1] السعيد المقدم,عالم المعلوماتية والتكتلات الاقليمية–حالة اتحاد المغرب العربي–دراسة من زاوية استشراقية,مجلة النائب,العدد4,المجلس الشعبي الوطني,الجزائر,طبعة.2004.

الدائم بين مواطني المغرب العربي يشعرهم بمسؤوليتهم و دورهم الحاسم في البناء المغاربي[1].

-الاستفادة من نشاط الجمعيات الشعبية المغاربية و الاتحادات المهنية باعتبارها تعكس إلى حد كبتَ اهتمامات قطاعات واسعة من المجتمع المدني و الرأي العام.

-العمل على المشاركة الشعبية الجماهيرية المغاربية طبقا للأسس الديمقراطية في الحوار و التفكير، و ذلك من أجل المحافظة على المكاسب المغاربية .فالعمل الديمقراطي يبعد المازجات المتقلبة للحكام و يعطي دفعا قويا لمسار التكامل المغاربي، الذي يساعد على تكوين سلطة فوئ الوطنية تسهر على متابعة العمل التكاملي، و لا تتأثر بالخلفيات السياسية.

إن الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي و كأطر تساعد على دعم وتحسين نوعية الحكم، من خلال مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البيئة القانونية و المؤسسية فيما يتعلق بالتصميم والتفاعل بين مختلف المؤسسات الإدارية و الحكومية، كما يساعد على تنمية القدرات على المستوى الوطني و الجهوي من خلال وظائفه التي يقو بها في عمليات صنع القرار في الداخل و الخارج.

فعندما لا توفر الفواعل التقليدية(الدولة)استجابات ملائمة بسبب التزامات معينة أو قصور,فهنا البديل الذي طرحته آليات الحكم الليبرالية الجديدة بصراحة و وضوح، في تأكيدها على ازدياد مسؤولية القطاع الخاص و المجتمع المدني و الحد من تدخل الدولة المباشر، و التأسيس لمزيج من الأنشطة و الممارسات الميدانية التي تنتج أشكالا مختلفة من السلطة في محاولة لتشكيل و تعديل سلوك الأفراد عن طريق القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني.

إن السعي لبناء اتحاد المغرب العربي، يدر حتما بتعزيز دور الإنسان المغاربي الذي هو وسيلة هذا البناء و غايته، من خلال دعم العلاقات الإنسانية و توفتَ أجواء ثقافية و سياسية و اجتماعية و اقتصادية، و تعزيز ذلك بالأطر القانونية عبر اتفاقيات تدعم تنقل الأفراد بين دول الاتحاد و استثمار كل الإمكانيات الاقتصادية و البشرية التي تخدم أهداف الاندماج،[2] أي خلق الأرضية السياسية التي تكرس

[1] صبيحة بخوش,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية,المرجع سبق ذكره,ص392.

[2] بن عبد العزيز خيرة,دور المجتمع المدني فيترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية,مجلة الفكر,العدد12,جامعة الحاج لخضر,باتنة,دون سنة الطبع,ص93.

ما أسماه الرئيس التونسي المؤقت **منصف المرزوقي** بالحريات الخمس، و لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا أصبح الإنسان المغاربي، قادرا على المشاركة و بحديد الخيارات المتماشية مع مصالحه و المستجيبة لهمومه و تطلعاته، و التي من بينها برقيق الاندماج المغاربي، بوصفه الضامن لتحقيق التنمية و الازدهار بمنطقة المغرب العربي، في ظل معطيات دولية لا تسمح بالتطور إلا ضمن التكتلات الدولية الكبيرة، و هو الإنسان الذي كثتَا ما تم تغييبه عن كثيرا مصتَه و إبعاده عن المشاركة في الشأن العام.

لكن المناخ السياسي السائد الآن في أغلبية أقطار المغرب العربي في ظل التحولات السياسية و الاجتماعية المصاحبة للثورات التي حصلت في بعض هذه الأقطار، سيجعله يشعر بأهمية دوره و ضرورة المشاركة في صياغة الشأن العام، الشأن سيجعله يندفع لتحرير من أجل العمل على تجذير الممارسة الديمقراطية في و الواقع السياسي و كذلك تكريس ثقافة التعاطي مع الشأن العام، و الوعي لدى هذا الإنسان المغاربي بضرورة أخذ حقوقه عبر المشاركة السياسية كحق من حقوقه و ليس بوصفها منحة من الحاكم، و ذلك سيدفع بمسار التنمية من جديد و يساعد على خلق المناخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المناسب لإطلاق مسيرة البناء المغربي بعد عقود من التعثر، باعتبار الممارسة الديمقراطية تساعد على وضع الأسس الضرورية و توفر المناخ المناسب للاندماج.

إن بناء اتحاد المغرب العربي يحتاج إلى مشاركة جميع الأطراف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية, بقدر كبتَ من الفاعلية و الحيوية، و قدرا من حرية الإرادة و الحركية .فالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني في الإطار المغاربي سيساعد على إعطاء حيوية لأنشطة الاتحاد و توفر نسيج مجتمعي داعم لهذا الاتحاد، بوصفه حلقة الوصل بتُ مواطني أقطار المغرب العربي و مؤسسات الاتحاد و أنشطته.

المطلوب اليوم من مؤسسات المجتمع المدني أف تقو بدور فعال في البناء المغاربي، بعد أن أصبحت الأوضاع السياسية تسمح لذا بذلك، في ظل مسارات الانتقال الديمقراطي الذي تعرفها أقطار المغرب العربي[1].

---

[1] بن عبد العزيز خيرة,دور المجتمع المدني فبترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية,المرجع سبق ذكره,ص94.

يمكن هنا أخد الدرس من تجربة الاتحاد الأوربي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمته على استمرار تجربته و وصولها إلى الأهداف,لإتاحة الفرصة لمشاركة كافة القوى الاقتصادية ,الاجتماعية ,السياسية, الثقافية,فيها.في حين تعثرت فيه أخر محاولة لاندماج ألمغاربي المثمتلة في تجربة الاتحاد,لاحتكارها من طرف المؤسسات الرسمية كما في التجارب السابقة.

المبحث الثاني :الآليات الاقتصادي.

تتمثل المعوقات الاقتصادية التي عرقلت مسار اتحاد المغرب العربي في جملة من الأمور أبرزها التحدي التجاري و التكنولوجي و العلمي، نقص البنية التحتية الأساسية، الحواجز الجمركية، وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي في فتّة الاستعمار و غداة الاستقلال، حيث كانت نضع إلى تبعية اقتصادية أوروبية و بالأخص الفرنسية، و مازالت حتى الآن في جميع النواحي الفلاحية و الصناعية و التجارية و الدالية، كذلك أنو بعد الاستقلال انتهجت بلدان المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة، نتيجة النزعة القطرية التي اتخذت شكل البناء الوطني بدل من البناء الإقليمي المغاربي و للتغلب على مثل هذه المعوقات.

المطلب الأول: الاقتراحات الاقتصادية.

أولا :تبني المقاربة الهيكلية

من بين الآليات الواجب إتباعها لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي ضرورة التخلي عن المقاربة الهيكلية لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة و تبتٍ المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتّركة.[1]

فالمقاربة المتبعة(آلية السوق)كانت منذ البداية تنذر بالفشل لأنو كيف نفسر منح مكانة معتبرة لحرية حركة السلع داخل البلدان المغاربية في الوقت الذي يتبع فيه كل بلدان للخارج من حيث الصادرات والواردات خاصة مع الاتحاد الأوروبي، و تدعم أكثر هذا الوضع بإمضاء اتفاقيات الشراكة معه منذ 1995 إن مجرد اختيار آلية السوق كمبدأ مكمل وحيد قد جمد البحث عن طرق أخرى للتكامل، وشكل عائقا نظريا و عمليا مهما للتقدم في هذا المجال، و لذلك، فإن تحقيق التكامل الجهوي بين البلدان في طريق النمو لا يكون إلا بتبني المقاربة الهيكلية من قبل البلدان المغاربية.[2]

---

[1] لعجال اعجال محمد لمين,معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز دلك,مجلة الفكر,العدد الخامس,جامعة محمد خيضر,بسكرة,ص27.

[2] صبيحة بخوش,المرجع سبق ذكره,ص403,404.

ثانيا :تفعيل نشاط المصرف المغاربي

من أجل تنمية التجارة البينية المغاربية و تحفيز الاقتصاديات المغاربية و جلب الاستثمارات الأجنبية، لا بد من العمل على تفعيل نشاط المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة، و ذلك لماله من أهمية كبرى مستقبلا في مجال المبادلات التجارية فيما بين دول الاتحاد، خاصة بعد أن اتفق وزراء الاقتصاد و المالية للاتحاد في مارس 2002 على إحياء مشروعه و حدد رأسماله 500 مليون دولار كما أن وجود هذا المصرف سيساهم مستقبلا في إيجاد عملة موحدة تساعد بدورها على تطوير المبادلات المغاربية البينية. و يعتبر المصرف المغاربي مؤسسة مالية مستقلة لاتحاد المغرب العربي، يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي اللازم للقيام بمهامه، فلا يخضع في ذلك إلا لأحكام الاتفاقية المنشئة له ونظامه الأساسي،مما يعني عدم خضوع أمواله وممتلكاته لأي عملية تأميم أو فرض حراسة أو حجز قضائي.[1]

ثالثا :تبني إستراتيجية شاملة

اقتَرح قادة الدول المغاربية في العديد من اجتماعاتهم العادية و الاستثنائية مجموعة التدابير في شكل إستَراتيجية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي و في العلاقات بين الدولة و القطاع الخاص تهتم أساسا باحتَرام المبادئ الأساسية للشفافية و المنافسة الشريفة، و من بين تلك الإستَراتيجية:

تشجيع حركة رؤوس الأموال و تنقل الأشخاص بين الأقطار و ذلك تماشيا و أهداف المعاهدة من – جهة و تطبيقا لاتفاقية تشجيع الاستثمار و ترقيته.

دعم شبكة المواصلات و تطوير أكثر بين الدول، و الإسراع في انجاز الطريق السيار و كذا شبكة – السكة الحديدية بين تونس و طرابلس لما لها من أهمية في نقل السلع، و قد سبقت الإشارة إلى الدور الذي لعبته شبكة المواصلات خاصة الحديدية في تنمية و تطوير التكامل بين الدول.

–تعزيز التعاون الثنائي من خلال التعرض لوضع التجارة البينية و تعميق التعاون الثنائي كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي.

–إنشاء مركز توثيق، فمن الضروري إنشاء هيئة تسند لها مهمة جمع و تدوين النصوص القانونية

[1] صبيحة بخوش,المرجع سبق ذكره , ص,404.

والإجرائية المتعلقة بالاستثمار في دول اتحاد المغرب العربي و العمل على تحيينها مع توحيد التشريعات المتعلقة بالصادرات[1].

–تأسيس منتدى رجال الأعمال ، من خلال تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري بهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات و التجارب مع تفعيل ماهو موجود من غرف التجارة المشتَركة و جمعيات رجال الأعمال المغاربة[2].

في هذا السياق، أكد مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي في دورته السادسة و العشرين جانفي 2007على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديميين و ذوي خبرة من الدول الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة والاكادمية المغاربية للعلوم لوضع مشروع إستراتيجية للعمل المغاربي.

و قبل هذا ، كانت لجنة المتابعة في دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 2004/3/14 قد أكدت على المقتَرحات التي أوصى بها مجلس وزراء الخارجية لاتحاد في دورته الواحدة و العشرين و تتمثل في:

–تصور شامل يوفق بين الإصلاحات الهيكلية و المهام المعهود بها لمؤسسات الاتحاد و فتح ميادين

– عمل اتحادية جديدة تتماشى مع الغايات الإستراتيجية للاتحاد و تتلاءم مع مقتضيات التطورات الإقليمية و العالمية.

– منح البعد الاقتصادي للعمل ألمغاربي المشترك أهمية خاصة و ذلك مراعاة للمتغيرات الإقليمية والدولية و ما أفرزته من فضاءات و تكتلات كما أقرت إنشاء فريق عمل يعهد إليه إعداد دراسة حول إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية.

–تنسيق السياسات الجبائية و المالية و النقدية في ميادين مراقبة المصرف و التأمين و إعادة التأمين تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بتين البنوك المركزية من أجل استعمال العملات المغاربية .

–إتباع مسيرَة مشتَركة لضمان تحويل البلدان المغاربية نحو قابلية تحويل عملاتها و ذلك لاجتناب اللجوء إلى ممارسة التخفيضات النقدية التنافسية و التي تكون لها عواقب وخيمة على كل البلدان المغاربية.

تماشيا و هذه المقتَرحات خاصة ما تعلق منها بإنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية، بدأت حكومات دول

[1] صبيحة بخوش,المرجع سبق ذكره , ص,404.

[2] جمال عبد الناصر مانع,اتحاد المغرب العربي,دراسة سياسية قانونية,دار العلوم للنشر و التوزيع,الجزائر,2004.

الاتحاد المغاربي تدرس مبادرة وحدوية جديدة في منطقة شمال إفريقيا تحل محل اتحاد المغرب العربي المجمد منذ عام 1994 تهد ف هذه المبادرة إلى إقامة تكتل اقتصادي شبيه بالنواة التي أفرزت الاتحاد الأوروبي على خلفية دعوات رسمية أوروبية و أمريكية بضرورة إقامة بجمع جهوي في منطقة شمال إفريقيا[1].

المطلب الثاني : تحقيق الهدف الاقتصادي.

يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عديدة حتى يبلغ مستوى الوحدة النقدية التي تعتبر محطة من المحطات الحاسمة في هذا التكامل . و عادة ما ينطلق من منطقة التجارة الحرة يتم فيها بحرير السلع المتبادلة بين الدول المعنية، يليها برقيق الاتحاد الجمركي الذي يكون بمثابة جدار جمركي موحد تجاه الأطراف الأخرى ليتم عندئذ إقامة سوق مشتَّركة تشمل حرية انتقال السلع،الرأسمال و العمالة و هنا يكون الطريق لشهدا لتنسيق السياسات التجارية و الاقتصادية لبلوغ مرحلة الاتحاد الاقتصادي، و الوصول إلى مرحلة الحسم و هي الوحدة النقدية .

و بتفحص وضع المنطقة المغاربية يلاحظ أف التكامل الاقتصادي يصطدم في دول المغرب العربي بالعديد من المعوقات و تحل السياسية منها مكان الصدارة .كما أن الضعف الذي يطبع التعاون الاقتصادي يقف أما قيام مغرب عربي موحد ز الذي لا يمكن إن يتقوّى إلا بفتح الحدود و تسهيل الحركة أما السلع و اليد العاملة و تنمية المناطق الحدودية بين مختلف بلدان المنطقة بمشاريع تنموية مشتَّركة[2].

–إن التكامل الاقتصادي عن طريق المشاريع المشتَّركة يفرض الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة في بلدان المغرب العربي، و الذي يعتبر الشرط الضروري و الحاسم في مختلف التكتلات الإقليمية و الدولية،و ذلك بفضل تكثيف الحوار و اللقاءات الثنائية و الشاملة الجادة و المستمرة، وإن اقتضى الأمر تقدنً تنازلات من جميع الأطراف إلى أف يتم التوصل إلى حل نهائي للخلافات السياسية الظرفية التي تؤثر على برقيق المكاسب الاقتصادية و المعرقلة لمسيرة البناء المغاربي.[3]

---

[1] صبيحة بخوش,المرجع سبق ذكره , ص,406.

[2] محمود معروف,تحديات الأمن الاقلمي قد تمهد لتفعيل الاتحاد المغاربي,الرباط,المقال منشور بتاريخ :15 يوليو2012 –متوفر على الرابط الالكتروني http://www.swissinfo.ch/ara .

[3] لعجال اعجال محمد لمين,معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز دلك, المرجع سبق ذكره,ص36.

إن إعادة الحياة إلى اتحاد المغرب العربي و تطبيق القرارات و التوصيات التي صدرت عن القمم المغاربية، تعد من الضروريات الملحة و الإستًراتيجية التي تخدم الحاجات الحاضرة و المستقبلية و تلبيها للأجيال المغاربية و العربية القادمة، إذ أن المرحلة الحالية و المستقبلية هي مرحلة الكتل و التجمعات الاقتصادية الكبيرة.

و يمتلك المغرب العربي بخاصة و العالم العربي بعامة الكثير من العناصر و المقومات التي تسهل العمل المغاربي و بعده العربي المشترك و تدفع به نحو وحدة تكاملية متشعبة المجالات و الميادين سيما الاقتصادية منها,و لتحقيق فعالية اتحاد المغرب العربي، ينبغي أن تقوم الأطراف المغاربية بتطوير التعاون الاقتصادي المشترك و هذا يتطلب ما يلي:

أولا :ضرورة الاعتماد بالموارد البشرية، فالتحولات التنموية في مختلف القطاعات لا تتم بمعزل عن الإنسان كأداة للتنمية، و عليه فإن صياغة أفكار و اتجاهات الموارد البشرية بما يخدم العمل المغاربي العربي المشترك تعد من أولويات التنفيذ الناجح للقرارات و الدراسات الموضوعة في هذا المجال و يعزز هذا الاتجاه بالعودة إلى المرجعيات التاريخية و الفكرية و الثقافية و النضالية، كما يعزز من خلال المشاركة الشعبية و قيام المنظمات و النقابات و الاتحادات المهنية المشتًركة، مع قيا م برلمان مغاربي موحد يحدد اتجاهات العمل المغاربي المشترك و يشرف عليها.

ثانيا :إزالة الحواجز أما انتقال الأشخاص و الأموال لخلق ظروف اجتماعية و اقتصادية ترسي دعائم العمل المغاربي المشترك ، و تسهل بالتالي قيام المشروعات الاقتصادية التي يتوقف نجاحها على تامين وسائل النقل و التعبئة و التغليف و الإرشاد التسويقي، و ربط الأسواق المغاربية المشتًركة بالأسواق المغاربية و العالمية من خلال شبكة الاتصال الدولية.

حيث يعد نشوء السوق المغاربية المشتًركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي، وهي المدخل الطبيعي الأكثر فاعلية لإقامة السوق العربية المشتًركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إذ أن السوق المغاربية المشتًركة ضرورة لا بد منها لتأسيس كتلة مغاربية قوية موحدة تدفع نحو التفاوض من مركز القوة مع باقي التكتلات الاقتصادية الدولية[1].

[1] لعجال اعجال محمد لمين,معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز دلك, المرجع سبق ذكره,ص37.

ثالثا :تبني استرَاتيجيات مشتَركة وتحديد أهداف قومية عامة، في مقدمتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستَراتيجية و بناء مخزون استَراتيجي قومي من الحبوب و من القمح بخاصة(الذهب الأخضر وفق ما جاء في دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي أكدت أن هذا المخزون ليس فقط لحماية الدول العربية من التقلبات الأسعار، بل يمكن أن يحقق مكاسب مالية عندما ترتفع الأسعار العالمية، و سيقود ذلك إلى وضع أسس أكثر ثباتا للعمل العربي المشترك ، و بالاتجاهات التي تخدم المصالح المغاربية و العربية معا، و تسرع في قيام السوق العربية المشتَركة.

رابعا :الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي، و بخاصة في حالة ظهور أي شقاق سياسي، فالعمل الاقتصادي المغاربي يجب ألا يتأثر بالخلافات السياسية البينية، وهو الذي يرسي في نفس الوقت دعائم اقتصادية اجتماعية تتعزز بالثقافة الواحدة، خدمة في ذلك المجتمع المغاربي.

خامسا :العمل على تحديث المؤسسات المغاربية المختلفة لكي تتلاءم و روح العصر و تواكب التطور و التكنولوجيا المستمرين، و تعميم تجارب الدول التي دخلت في مفاوضات أو اتفاقية الشراكة الأوربية و ملحقاتها على باقي دول الاتحاد للاستفادة منها[1].

سادسا :الاهتمام بالتصنيع و الزراعة لأنهما عماد التطور و طاقة الدولة و ذلك في إطار خطط الاتحاد المغاربي، و إدخال أساليب حديثة و تسخير الطاقات العمالية وتحفيزها ، و وتوسيع مجالاتها التعاون الفني والتقني لخدمة المشروعات الصناعية و الزراعية لرسم قاعدة اقتصادية قوية، مع تنمية التبادل التجاري بين دول الاتحاد للتقليل من المديونية الخارجية و تعويض ذلك بالاستغلال المالي .

هذا بالإضافة إلى : تعزيز القدرات الاقتصادية المغاربية و التنمية القومية.

–استثمار الأموال المغاربية و الموارد المائية و النفطية لمصلحة دول الاتحاد لتحقيق التكامل القومي.

–إيجاد صيغ ثابتة للتعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، و بينها و بين الدول الإفريقية و الدول الأخرى[2] .

---

[1] لعجال اعجال محمد لمين,معوقات التكامل في إطار الاتحاد ألمغاربي و سبل تجاوز دلك, المرجع سبق ذكره,ص37,38.

[2] محمد علي داهش,اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي,مجلة الدراسات الإستراتجية,العدد87,مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية'دون سنة الطبع,ص63.

–وضع خطة مندمجة عن طريق الأجهزة المتخصصة في الاتحاد للوصول للحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي (الصناعة– الزراعة.....)

و في *مجال التبادل* التجاري، فقد شكل أحد ركائز التكامل الاقتصادي بوجه عام، فرغم أن الأسس التنظيمية و القانونية اللازمة لتكثيف هذا التبادل مهيأة نظريا من خلال الاتفاقيات المختلفة والأطر التنظيمية، فإن عوائق كثيرة حالت دون الوصول بهذا التبادل إلى المستوى المقبول، و من بين هذه العوائق عوائق موضوعية متعلقة بالهياكل الاقتصادية للدول المغاربية، لكنها تشمل بتأثير أكبر العوائق السياسية ذات الصلة بالإرادة السياسية و مواقف الأنظمة ، و اختياراتها في السياسة الدولية، وتحالفاتها المنفردة و المتناقضة أحيانا تتيح الموارد الطبيعية الوافرة، و بعض الخصائص المتعلقة بهذه الدول لميزات نسبية مدعِّمَة للتكامل الاقتصادي عموما، و خادمة للتبادل التجاري خصوصا؛ فوجود سوق مشتَّركة حجمها أكثر من 80 مليون نسمة و توافر العمالة الكفاءة و تقاربُ الطموحات و انسجا الدوافع الحضارية و تقارب الأذواق الثقافية، بما يتيح قوة بشرية و ديموغرافية دافعة للتقدم و النماء، كلها عوامل محفزة و داعية إلى ازدهار و تكثيف التجارة البينية في الدول المغاربية [1].

و بالإضافة لذلك، تتوفر بلدان المغرب العربي على كميات مهمة من الموارد الطبيعية الأساسية، المغرب يتوفر على أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات، الجزائر و ليبيا على إمكانيات هامة من النفط والغاز الطبيعي، موريتانيا على احتياطي مهم من الحديد و الثروة السمكية.

كما يمكن توجيه اقتصاديات هذه الدول إلى مستوى من تقسيم العمل :بذور الصناعات التحويلية و النسيج في المغرب و تونس، و الصناعات البتر كيماوية و الثقيلة في ليبيا و الجزائر، و الصناعات الاستخراجية و الاقتصاد الريفي في موريتانيا.

و لتعزيز التبادل التجاري بين الدول المغاربية ينبغي أف نأخذ بالمقتَّرحات التالية:

–ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي يكون تطوير التجارة البينية للدول الاتحاد إحدى ركائزها.

–إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية تتكامل فيها السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي و تتَّرابط من

[1] محمد علي داهش,اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي و المرجع سبق ذكره,ص64.

خلالها المشاريع الكبرى للبنى التحتية من طرق و طاقة و مياه و فلاحة.....

–إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول بما يعمل على تنويع مصادر الدخل و الإنتاج و تنمية و تنويع القدرة التنافسية لمنتجاتها المحلية، و بما يمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية.

–تنسيق السياسات بخصوص التعامل مع الكيانات و التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتَركة، و يعزز القوة التفاوضية لبلدان الاتحاد أمام هذه التجمعات، و خصوصا الاتحاد الأوروبي (الشريك الرئيسي لها).

–تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية، و الإسراع بإطلاق منطقة التبادل الحر التنسيق و التكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم الاتفاق على الملاحق المتعلقة بالتقييم الجمركي و قواعد المنشأ، و يجري السعي لإقامة الاتحاد الجمركي.

–التنسيق بين السياسات الاقتصادية و العمل على تقارب الخلفيات الموجهة لذا، خصوصا ما يتعلق باقتصاد السوق و الإصلاحات الضريبية و الجمركية.[1]

–وضع خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة، و توظف الفرص المختلفة و المزايا النسبية لكل اقتصاد، بدا يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم.

–تطوير البني التحتية، و تحديث مراكز الجمارك و تهيئتها للسياسات التبادلية الجديدة خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة ، و توظف الفرص المختلفة و المزايا النسبية لك اقتصاد، بما يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم.

و أخيراً، يمكن القول إن تخلف دوت الاتحاد عن الاستجابة لمتطلبات التحرير الاقتصادي و الاتجاه العاجل نحو أشكال التكامل المعروفة للرفع من كفاءتها التنافسية و تصحيح التشوهات التي تعترَي أجهزتها الإنتاجية و أنظمتها في إدارة الشؤون الاقتصادية و المالية، قد يكورن له أوخم العواقب عليها، إذ أن إقامة تجمع إقليمي في صورة تبادل حر بداية ثم المضي إلى اتحاد جمركي، وصولا إلى أرقى أشكال التكامل في صورة اتحاد اقتصادي مغاربي، يعتبر الجواب الناجع أما التحديات التي يرفعها الاقتصاد

[1] محمد علي داهش,اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي,المرجع سبق ذكره,ص65.

المعولم اليوم و غدا في وجود الاقتصاديات المغاربية منفردة .فتوجه الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التحرير وانقاد القواعد التجارية التي تنص عليها لوائح عمل المنظمة العالمية للتجارة و الوصفات الليبرالية التي توصي بها المؤسسات المالية و الدولية كصندوق النقد الدولي، لن يترك أيم جال للتَّردد والتأخر عن الانخراط في سيرورة الاندماج الاقتصادي العالمي.

فالتباين الفادح في درجة التطور الاقتصادي و مستويات الكفاءة الإنتاجية فيما بين دول الاتحاد المغاربي ودور المجمعات الاقتصادية الأخرى و على رأسها دول الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إن تواصلت الأوضاع على حالتها وفي حالة التحاق كل دولة منفردة بالاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم و عمل التجارة العالمية و التحرير الاقتصادي، إلى اندثار قسم كبتَ من المشاريع و المؤسسات و الصناعات داخل هذه الدول مما سيتفاقم من أوضاعها الاجتماعية و السياسية[1].

[1] بادرت الجزائر مند العام2003 إلى انطلاق مشروع المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة من شانه تحفيز الاندماج الاقتصادي و تجسيد فرص التكامل مع التركيز على المقاربة الاقتصادية لتجاوز الإشكالات السياسية و تسعى الجزائر من خلال دلك,إلى جعل الاتحاد المغاربي العربي فضاء اقتصادي موحدا و قطبا فاعلا يساعد على انجاز المشاريع المغاربية الإستراتجية,لاسيما في مجالات البنية التحتية و الموارد المائية و الفلاحة و الطاقة الجديدة و المتجددة لتحقيق الأكفاء الذاتي بين دول التكتل.

المبحث الثالث : آليات مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها، بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة.

وتأكيدا لما جاء في"خطة عمل طرابلس" الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي **11** و **12** مارس **2012** بطرابلس.

وتأكيدا لما جاء في"خطة عمل طرابلس" الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي **11** و **12** مارس **2012** بطرابلس.

وبناءً على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط مجموعة (**5+5**) المنعقدة بالجزائر يومي **08** و**09** أبريل **2013**.

و طبقا لإستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وما تضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ **08** سبتمبر **2006**. [1]

والتزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خاصة المادتين **14** و**15**، وتأكيداً على أن إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي، يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج، وأداة للحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

[2] ***وبدعوة*** كريمة من حكومة المملكة المغربية، عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ **21** أبريل **2013** بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي. استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من

---

[1] اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي, بيان الرباط : نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة, الدورة الثلاثين, 18 فبراير 2012,ص1.

[2] ,المرجع نفسه,ص2.

روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.
و اتفقوا على آليات لمجابهتها:

المطلب الأول:الآليات الوقائية ا لمكافحة الإرهاب.

بعدما فشل أسلوب القمع العسكري كأحد الحلول المستخدمة للقضاء على الخلايا الإرهابية بدول المغرب العربي ,تبنت هذه الدول إجراءات وقائية استباقية من شأنها التخفيف من حده الظاهرة ,وتجنب الآثار المترتبة عنها ,لذلك سنقوم بدراسة هذه الآليات الوقائية في الجزائر ,ثم في تونس .فالمغرب.

الفرع الأول :الآليات الوقائية لمنع الجرائم الإرهابية في الجزائر[1].

لا شك في أن سياسة الحوار والاعتماد على منهج الإصلاح يعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي للقضاء على ظاهرة الإرهاب بالجزائر ,وهو ما تجسد من خلال الإجراءات المتبعة والمكرسة لذل ك ,بدءًا بمراجعة الدستور والقوانين المنظمة للمؤسسات السياسية في الدولة كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب ,بما يضمن الشفافية في العملية الانتخابية وإعطاء الفرصة لجميع التيارات حق التمثيل في البرلمان.

وعلى صعيد آخر أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تحقيق مصالحة. ووئام بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري ,ونخص بالذكر في هذا الإطار قانون الوئام المدن ي12. 32 والذي تضمن أحكامًا تسمح بالعفو على كل تائب غرر به ,كما – الصادر بمقتضى الأمر رقم95 :

حدد هذا القانون تدابير الرحمة والعفو ,والشروط الواجب توافرها في الأشخاص المتبعين بجرائم إرهابية وسلموا أنفسهم تلقائيًا للسلطات المختصة ,وتعهدوا بالتوقف عن ممارسة الأنشطة الإرهابية أو التخريبية , وذلك للاستفادة من أحكام هذا القانون , 33 ويقتصر الأمر على التنظيمات والجماعات الإرهابية المناهضة للدولة والمجتمع التي تقوم بأعمال معاقب عليها بالسجن المؤقت لمدة 15 سنة34

ومن بين الإجراءات الوقائية التي قررتها الدولة الجزائرية هو استفادة المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية من حق العفو المقرر في دستور 23 فيفري 1989 في مادته , 47 حيث تخول للرئيس حق إصدار العفو على الذين يسلمون أنفسهم طواعية ,وساهموا في تفكيك شبكات إرهابية.

على الصعيد الوقائي كذلك ,قامت الدولة الجزائرية باستحداث أجهزة أمنية وقائية جديدة أهمها ما 266

[1] نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة:اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي, بيان الرباط,ص2.

والمتضمن القانون الأساسي – يعرف باسم" الحرس البلدي ,"وذلك بمقتضى المرسوم رقم 96 لموظفي الحرس البلدي , 35 إذ ومن بين الاختصاصات المخولة لهم في مجال محاربة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بغية المحافظة على النظام العام.

من بين الأجهزة الأمنية المستحدثة كذلك ,ما يعرف ب" :الدفاع الذاتي "الذي أنشأ بمقتضى 04المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم , 36 وسمحت لهذه – المرسوم رقم 97 الأجهزة والجماعات الحق في محاربة الخلايا الإرهابية وحماية المواطنين[1].

الفرع الثاني :الآليات الوقائية لمنع الجرائم الإرهابية في تونس.

من أبرز المبادرات الإستباقية التي قامت بها تونس في مجال محاربة الإرهاب هو دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل دراسة السبل الكفيلة بمحاربة الإرهاب ,وإيجاد آليات التعاون والتنسيق الدولي ,ومقاربات دولية مشتركة كفيلة بالتصدي للظاهرة الإرهابية.

وفي إطار تجسيد ذلك ,أعطت الحكومة التونسية أهمية قصوى لمكافحة التطرف الدين ي ,كما اهتمت بالسهر على التكفل بانشغالات مواطنيها اجتماعيًا واقتصاديًا ,خاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة ,وهي الجوانب التي غالبًا ما يتم استغلالها من قبل الخلايا الإرهابية في تجنيد الشبان .عموم القول ,حاولت تونس من خلال هذه الآليات العمل على الربط ما بين الجانب التنموي الإصلاحي ,وجانب الأمن والسلم ,فدعت إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ,كما دعت إلى تنشيط حوار الأديان والحضارات37 .

الفرع الثالث :الآليات الوقائية لمنع الجرائم الإرهابية في المغرب.

لقد كان لتورط عناصر مغربية في أحداث هجمات 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية الأثر الأكبر في تحرك المملكة المغربية نحو إقرار آليات استباقي وسياسية أمنية في إطار حربها على الإرهاب ,فعملت على إنشاء قاعدة عامة للبيانات يتم فيها تقييد المشتبه في تورطهم بأعمال إرهابية أو تخريبية ,و وضعهم تحت المراقبة ,خاصة ممن سبق لهم الدخول لأفغانستان.

---

[1] د :باخوية دريس. جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي : تونس ,الجزائر ,والمغرب نموذجًا .**دفاتر السياسة و القانون,العدد الحادي عشر,جوان 2014,ص106**.

وفي نفس الإطار أوجد المغرب آلية للتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية لتقوية بياناته الإستخبارية ,حيث شمل هذا الإجراء إدارة الاستعلامات العامة التابعة للأمن ووزارة الداخلية والمديرية العامة للدراسات وغيرها من المديريات والهيئات الأمنية .وكنتيجة لهذه الإجراءات اتسعت رقعة الاعتقالات ,وتم التضييق على الحريات الفردية ,وزاد الاهتمام بصلات الشبكات والخلايا الإرهابية.

بالخارج ,ما حتم على المغرب ضرورة التعاون مع المجتمع الدولي في إطار محاربة الإرهاب .من جانب آخر حاولت المملكة المغربية تعبئة الأئمة الذين كانت تقوم بتعيينهم بغية الحد من التأييد الشعبي لمن يسمون أنفسهم بالجهاديين[1].

إن المتتبع للسياسة المغربية الوقائية يدرك بأن هذه السياسة تعتمد على عزل الخلايا الإرهابية من خلال قاعدة البيانات المستحدثة داخليًا ,ومن خلال القضاء على الأفكار الجهادية المتطرفة من جهة أخرى , وعلى التعاون الإقليمي والدولي من جهة ثالثة.

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة.

و من أهم آليات التي خرج بها لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية:

1–التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.

2–التنديد بالجريمة المنظمة بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر مباشر عليها.

3–التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجريمة المنظمة ، بما في ذلك تلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها. [2]

[1] د :باخوية دريس. جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي : تونس ,الجزائر ,والمغرب نموذجًا,المرجع سب ذكره,ص107.

[2] اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي, بيان الرباط : نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة,المرجع سبق ذكره,ص.4

4–توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات لجريمة المنظمة ، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

5–التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

6–العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.[1]

7–التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الجريمة المنظمة مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجريمة المنظمة لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904.

8–الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجريمة المنظمة وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة.

9–تثمين عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 24 سبتمبر 2012 بنواكشوط وما توصل إليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية عبر التشبث بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية بوصفهما قاسمين مشتركين للبلدان المغاربية الخمسة والسعي إلى بلورة إستراتيجيات موحدة لمواجهة استقطاب وتجنيد الشباب من قبل المنظمات الجريمة.

10–اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجريم المنظمة وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.[2]

---

[1] اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي, بيان الرباط : نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة,المرجع سبق ذكره,ص5.

[2] ,المرجع نفسه,ص6.

الخاتمة

إن التعاون المغاربي منذ الاستقلال إلى اليوم لم يرق إلى ما كان مأمولا، رغم الدعوات المحلية والشعبية والدولية الملحة على ضرورة التنسيق والتقارب، فالاتفاقيات الموقعة لم تُفَعَّل ولا أثر لها على مستوى الواقع، الخلافات البينية تشل هذه الاتفاقيات وتجعل من القمم التي تلتئم بين حين وآخر مجرد لحظات لأخذ الصور التذكارية وتبادل الكلمات والمجاملات والأمنيات. فمشكلة الإرهاب الدولي و الجرائم المنظمة و الهجرة غير الشرعية الدائرة على حدود البلدان المغاربية و داخلها، يرى العديد من المراقبين، بأنها سترغم دول المنطقة خاصة المغرب والجزائر، على التعاون فيما بينها، نظرا لمخاطرها وانعكاساتها على أمن تلك البلدان.

و لذلك، يتعين على الدول المغاربية أن تخرج الاتحاد المغاربي من عالم الافتراض إلى عالم الواقع و تجعل منه كيانا إقليماً قائم اً بحد ذاته، فالمسألة مسألة قناعة سياسية، لأن التحديات الكثيرة لا تؤدي حتم اً و لا دوم اً إلى استجابة في المستوى المطلوب.

فعلى الصعيد السياسي فإنه يجب العمل على تحقيق انتظام القمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي دولة عضو في الاتحاد و العمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، و اعتماد طريقة الانتخابات لا التعيين، و تحديد ميادين التنسيق الداخلية و الخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة، والعمل على حل المشكلات القائمة و في مقدمتها مشكلة الصحراء الغربية و اعتماد المرونة و عدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بالنظر إلى أن الوحدة ستقوم، و حل المشكلات الحدودية وفق منطق الفهم و التبادل و الثقة المشتركة بالعمل الموحد لهذه الأقطار، و محاولة ترتيب البيت في بعض الدول مثل تونس و ليبيا و مساعدتها على تجازوا الأزمة الراهنة خاصة في ليبيا..

و على الصعيد الاقتصادي، لا بد أن يوحد الفاعلون الاقتصاديون جهودهم للضغط على السلطات من أجل فتح الحدود و إزالة التأشيرات و تسهيل تنقل البضائع و السلع عن طريق إنشاء مصاريف و مقاولات و إقامة شركات للنقل البري و الجوي و البحري و السعي إلى تكثيف حركة الشاحنات

و الحافلات و القطارات و إنجاز ما يستوجبه ذلك من طرق معبدة و سكك حديدية لنقل المسافرين و السلع.

أما على الصعيد الجمعوي و الثقافي، فإن ثمة عامل ضغط شديد المفعول يمكن توسله كذلك لدفع الأنظمة إلى إزاحة العراقيل التي تضعها على طريق التواصل و التكامل و الاندماج المغاربي.

و يتمثل هذا العامل في توعية و تعبئة و استنهاض كافة هيئات المجتمع المدني و السياسي، من نقابات، اتحادات للإعلاميين، الكتاب، الفنانين، النساء، الطلاب، الوداديات، الجمعيات الرياضية، رجال الدين، قادة الرأي و رجال الدال و الأعمال، إضافة إلى الأحزاب السياسية و البرلمانيين... لكي يمارسوا كل من موقعه ضغوطا متنامية و قوية المفعول على الحكومات المغاربية الحالية لحملها على انتهاج سياسات رامية إلى توسيع وتعزيز اندماج الفضاء المغاربي على كافة الأصعدة ، و الارتقاء بقدراته التنافسية و تأهيله لمواجهة متطلبات العولمة و إكراهات الليبرالية المتوحشة الساحقة، الشيء الذي من شأنه أن يضع حد اً لسياسات تفويت الفرص و هدر الإمكانيات، حيث أنه بات من المؤكد أن الامتناع عن اندماج الفضاء المغاربي يمثل خسارة كبيرة بالنسبة للشعوب المغاربية(أسماها البعض كلفة اللا مغرب)، تتراوح بين 2 و 3 % من الناتج القومي المغاربي أي ما يناهز 1 مليارات دولار، علما أن بإمكان هذا المبلغ لو لم يتم هدره، أن يساهم في تطوير و تحديث عدة قطاعات 137 اقتصادية من شأنها أن تساعد على تشغيل جزء من المليون شاب(ة)من الذين يلجون سوق العمل سنويا على مستوى الاتحاد.

و على الصعيد الجيو- إستراتيجي، فإن ثمة سبيلا ناجعا خليقا هو الآخر أن يجعل الأنظمة- المغاربية المتلكئة تذعن لقبول اتخاذ الإجراءات الملائمة لإزاحة العراقيل و العقبات المقيدة لعملية اندماج الاتحاد، ألا و هو التدخل الممنهج للأحزاب السياسية و الفاعلين الاقتصاديين و الهيئات الجمعوية و الأوساط الأكاديمية لدى الشركاء الأجانب لبلدان المغرب العربي، خاصة الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأميركية، الذين يرغبان، من منطلق مصالحهما الخاصة، في قيام اتحاد مغاربي مندمج و فعال، و ذلك بغية ترسيخ قناعتهما أن تكثيف مبادلاتهما التجارية مع فضاء مغاربي موحد و مندمج، سيكون أجدر بتأمين بلدانهما من مضاعفات الهجرة السرية و تداعيات الإرهاب،

و انعدام الأمن ضمن الفضاءين المغاربي و الساحل الصحراوي، كون ذلك يمر حتما بقيام كيان متماسك منسجم و مندمج اقتصادي اً و اجتماعي اً ومستقر سياسي اً يتمثل في اتحاد المغرب العربي المفعل حقيقة لا مجازا.

و بهذا، يمكن القول أن اتحاد المغرب العربي يمر نتيجة لتداعيات الربيع العربي بمرحلة تفكيك وإعادة بناء سيخرج منها بملامح جديدة ربما يصعب تبين قسماتها بكل وضوح في الوقت الراهن لكنها بالتأكيد ستكون مغايرة للملامح التي كان يتسم بها فيما مضى.

و أخير اً، فإن نجاح العمل الوحدوي في المغرب العربي، لا يكون إلا بالعودة إلى مشاركة الشعبية الفاعلة و الضامنة للمشروع الوحدوي، و أن تلازم الاتجاهين الرسمي و الشعبي كفيل بإنجاح الخطوات في سبيل العمل الموحد في المغرب العربي المعاصر .و كلنا أمل أن تكون بداية لبناء مغرب عربي حقيقي توحد فيه العملة، و ترفع الحواجز الجمركية ...و يصبح بذلك المغرب العربي تكتلا إقليميا يضاهي باقي التكتلات الإقليمية التي توجد بالمنطقة.

المقترحات

إن مواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر في المنطقة المغاربية و ما يجاورها (الساحل الإفريقي) يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية فعالة، فالدول المغاربية مدعوة إلى الانخراط في الإستراتيجية المرتقبة لما بعد الحرب في ليبيا، وهذا يتطلب منها اتخاذ موقف موحد حول الأحداث وتطوراتها، والمساهمة بفعالية في رسم مستقبل الحل السياسي والأمني والتنموي فيأل منطقة ، وتحويلها إلى منطقة تعاون مغاربي إفريقي، بدلا من جعلها ساحة لتصفية الحسابات البينية، هكذا كانت إستراتيجية الرئيس الراحل القذافي وبعض الأطراف الاستخباراتية في الجزائر, كما ينبغي للآليات الإقليمية للتعاون المغاربي أنتقوم بما يلي:

1- التشجيع على التعاون و تنفيذ الاستراتيجيات والآليات الأمنية القائمة و تعزيزها بما يشمل السلطات الليبية، و تعزيز إدارة اثر الأزمة الليبية بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل جميع البلدان المتأثرة في المنطقة برمتها.

2- تشجيع جهود تنفيذ العمليات الرامية إلى تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب و تعزيز مراقبة الحدود بما في ذلك بناء القدرات و رفع مستوى

3-تشجيع تبادل المعلومات و الأمنية خاصة في عمليات ضبط الأسلحة

4- ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقيات جماعية.

5- تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية في مجال الاستخبارات الميدانية لجميع المعلومات الاستخباراتية البشرية ورصد و متابعة النشاطات الإرهابية بين مختلف الوكالات والهيئات الاستخباراتية بين دول المنطقة.

صعوبات الدراسة

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمامه عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، و يدكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في:

1 –صعوبة وضع اقتًراحات و آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها منطقة المغرب العربي، سواء الخلافات و المشاكل بين دول الاتحاد أو التوترات المحيطة بالمنطقة ككل بالإضافة إلى الوضع التي آلت إليه الدولة العضو في الاتحاد و هي ليبيا،مما يضع الوحدة المغاربية في طريق مسدود.

2 –قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق فالموضوع خاصة في ما يخص الإرهاب و الجريمة المنظمة,لأنهما مواضيع حديثة و صعبت علينا التوسع فيها.

قائمة المراجع

1- الكتب:

- فائزة الباشا،الأمن الإجتماعي و العولمة،المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،الموسم الثقافي ل 2006.

- تاكايوكي ياما مورا،مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية،ترجمة عادل زقاغ www.Geocities.com/Adel Zeggargh.lints.html 1

- مصطفى علوي،"ملاحظات حول مفهوم الأمن"، النهضة، دورية تصدر عن كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،القاهرة،العدد5 ،سنة 2000.

- حمدوش رياض،نظرية العلاقات الدولية،محاضرة ملقاة على سنة رابعة علاقات دولية،جامعة قسنطينة،2003 .

- مفهوم الأمن، محاضرة د عبد النور بن عنتر على طلبة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية ، جامعة باتنة،2009.

-عبد النور بن عنتر،الأمن في المتوسط،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005 .

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005.

- موفق ر مضان مساعد الأمين العام لشؤون الأمن القومي العربي في جامعة الدول العربية ، مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية,الأردن,عمان,2005.

– عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي .القاهرة : مكتبة مدبولي،1994 .

– محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة .الأردن : دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998.

– أحميدة أمحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية و الاجتماعية و السياسية، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح،1999 .

– أمنحد برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر .

– ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،29 –2008/04/30.

– عبد اللطيف محمود، الهجرة و التهديد الأمن القومي العربي، القاهرة ، مركز الحضارة العربية، 2003.

– محمد الميلي، الأمن العربي:التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي/ الأوربي،1996 .

– ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل, المستقبل العربي. العدد312 ,2005.

– عماد محمد اللثي,التبادل الدولي دراسة منهجية و آلية الاقتصاد الدولي المعاصر,القاهرة.دار النهضة العربية ,2000م.

– أحمد مهابة, مشكلات الحدود في المغرب العربي ، السياسة الدولية .العدد111.1993 .

– محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها.الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2001 .

– عبد لاني عبد الكريم، المغرب العربي من التجزئة إلى الإتحاد. في : عاشور محمد، أحمد علي سالم (محرر) : التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة :مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي,2005.

– محمد لمين لعجال أعجال, معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"مجلة المفكر . العدد5 . مارس 2010

– محمد محمد مصطفى البنا، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الإقتصادي في مواجهتها:

، تجارة الأردن البينية مع الدول العربية .في : التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي .عمان : الجامعة الأردنية،2004 .

– محمد عزيز شكري–الاحلاف و التكتلات السياسية العالمية,*عالم المعرفة , العدد السابع ,الكويت ,1978.*

– محسن الندوي,تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت,الطبعة الاولى ,ط 2011.

– د.باخوية إدريس,جرائم الإرهاب دول المغرب العربي(ملخص),دفاتر السياسة و القانون,العدد 11,جوان2014.

– القاضي مختار سعد, نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها ,مجلة : اعمال عن ندوة الاقليمية حول "الجريمة المنظمة عبر الوطنية,العدد 28/29,مارس2007.

– صبيحة بخوش,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية,دار الحامد لنشر وتوزيع,عمان,الطبعة 2011.

– السعيد المقدم,عالم المعلوماتية والتكتلات الاقليمية–حالة اتحاد المغرب العربي–دراسة من زاوية استشراقية,مجلة النائب,العدد4,المجلس الشعبي الوطني,الجزائر,طبعة.2004.

– جمال عبد الناصرملنع,اتحاد المغرب العربي,دراسة سياسية قانونية,دار العلوم للنشر و التوزيع,الجزائر,2004.

– محمود معروف,تحديات الأمن الاقلمي قد تمهد لتفعيل الاتحاد المغاربي,الرباط,المقال منشور بتاريخ :15 يوليو2012 –متوفر على الرابط الالكتروني
. http://www.swissinfo.ch/ara

– محمد علي داهش,اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي,مجلة الدراسات الإستراتجية,العدد87,مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية'دون سنة الطبع.

– اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي, بيان الرباط : نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة, الدورة الثلاثين, 18 فبراير 2012.

– د :باخوية دريس. جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي : تونس ,الجزائر ,والمغرب نموذجًا . دفاتر السياسة و القانون,العدد الحادي عشر,جوان 2014.

المجلات العلمية:

– محمد لمين لعجال أعجال, معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"مجلة المفكر . العدد5 . مارس 2010

– الطيب البكزش،"الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان،العدد 10 ، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان

. 2003

– بن عبد العزيز خيرة,دور المجتمع المدني فيترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية,مجلة الفكر,العدد12,جامعة الحاج لخضر,باتنة,دون سنة الطبع.

الفهرس

الصفحة

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للدراسة.....ص1

المبحث الأول: ماهية الأمن ص3

المطلب الأول: تعريف الأمن و أبعاده.....ص3

المطلب الثاني :المضامين الجديدة للأمن ص17

المبحث الثاني: ماهية الأمن ألمغاربي و إطاره الجغرافي ص18

المطلب الأول: تعريف الأمن ألمغاربي و اطاره الجغرافي.....ص18

المطلب الثاني: أهمية تحقيق الأمن في منطقة المغرب العربي.....ص22

المبحث الثالث: البيئة الامنية لمنطقة المغرب العربي ص23

المطلب الاول: ماهية منطقة المغرب العربي.....ص23

المطلب الثاني: مصادر التهديدات الامنية في المغرب العربي.....ص26

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي.....ص27

الفصل الثاني: تحديات المغرب العربي

المبحث الأول: التحديات السياسية

المطلب الاول: طبيعة النظم السياسية

المطلب الثاني: تأزم العلاقات المغاربية

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية

المطلب الاول :المعوقات الاقتصادية

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي

المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: الارهاب و الجريمة المنظمة

المطلب الاول: الارهاب

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

الفصل الثالث: اليات المغرب العربي

المبحث الاول: الآليات السياسية

المطلب الاول: نقاط تفعيل الاتحاد

المطلب الثاني: تفعيل دور المجتمع المدني

المبحث الثاني: الاليلت الاقتصادية

المطلب الاول: الاقتراحات الاقتصادية

المطلب الثاني: تحقيق الهدف الاقتصادي

المبحث الثالث: اليات مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة

المطلب الاول: الاليات الوقائية لمكافحة الارهاب

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

خاتمة

المراجع

الفهرس

الملخص :

لقد شهدت الساحة الدولية عدة تحولات في العقد الماضي ,وشهدها العقد الحالي ,وكان لها اثر على النظام الدولي ,و كان موضوع الأمن النقطة المركزية و أساس الدراسات في ظل هذه المتغيرات,لان الأمن هو الأمان وهو تصرفات يسعى من خلالها حفظ الحق في البقاء,و توسع ليشمل الجوانب العسكرية,السياسية,الاقتصادية,الاجتماعية,التفافية.....

بعد إعلان بلدان المغرب العربي في 1989,على إنشاء تكامل مغاربي وفق معاهدة مراكش ,غير أن هذه الدول المغاربة لم تتمكن من تحقيق خطوات ايجابية وكانت ضعيفة جدا لم تحقق طموحاتها الأمنية رغم تضافر الجهود .

فان معظم دول الاتحاد تحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما قد يعود به من فائدة على امن شعوب المنطقة ,إلا انه كان ولا يزال رهين التهديدات التي شهدتها المنطقة وعدم توفر الحلول والخطوط الإستراتيجية (السياسية – الاقتصادية – الأمنية .....) لهذه الدول .

إذا كان للوحدة المغاربية أن تحقق و تستمر من خلال آليات الاتحاد,لابد لدول المغرب العربي ان تسعى إلى تحقيق الاندماج ألمغاربي , بوصفه الضامن لتحقيق التنمية والازدهار لمنطقة المغرب العربي , من خلال توفير جل طاقاتها و إمكانياتها لخدمة تلك الوحدة , حتما بتعزيز دور الإنسان ألمغاربي الذي هو وسيلة هذا البناء و غاياته ودعم العلاقات الإنسانية وتوفير أجواء ثقافية , سياسية, اجتماعية, واقتصادية ,وتعزيزها بأطر القانونية عبر اتفاقيات تدعم تنقلا الأفراد بين دول الاتحاد, مع استثمار كل الإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي تخدم أهداف الاندماج, أي خلق الأرضية السياسية التي تكرس المشاركة وتحدد الخيارات المتماشية مع المصالح والمستجيبة لهموم وتذلعات الحكام والشعوب المغاربية على حد سوى.

résumé:

La scène internationale a été témoin de plusieurs changements dans la dernière décennie et a été témoin de la décennie actuelle, et a eu un impact sur le système international, et de la sécurité a fait l'objet du point central et la base d'études à la lumière de cette e des variables, parce que la sécurité est une sécurité qui est les actions demandées par lequel enregistrer le droit de rester, et il a été élargi pour inclure les aspects militaire , Politique, économique, social, culturel .....

Après l'annonce des pays du Maghreb en 1989, la création d'une intégration maghrébine en conformité avec le Traité de Marrakech, est que ces pays Marocains ne pouvaient pas réaliser des mesures positives étaient trop faibles pas atteint les ambitions de sécurité, en dépit des efforts concertés.

La plupart des pays de l'UE a exhorté à chaque occasion la nécessité de payer avant de ce qui peut être l'utilité sur la sécurité des peuples de la région, mais il était encore dépend des menaces dans la région et le manque de solutions et des lignes stratégiques (politiques – économiques – la sécurité ....) à ces pays.

si l'unité du Maghreb peut être réalisé et continue à traversle mécanisme de l'Union, il est nécessaire que les pays du Maghreb arabe devrait permettre d'atteindre l'intégration du Maghreb, en tant que garant de réaliser le développement et la prospérité dans la région du Maghreb, en fournissant l'essentiel de ses énergies et son potentiel à servir cette unité, inévitablement la promotion du rôle de l'homme du

Maghreb, qui est la façon dont ce bâtiment et son but et en soutenant les relations humaines et la fourniture de l'atmosphère culturelle et les cadres politiques, juridiques, sociales et économiques, et de renforcer le biais d'accords pour soutenir la circulation des personnes entre les pays de l'Union, et d'investir tout le potentiel économique et humain qui servent les objectifs de la fusion, qui a créé le terrain politique qui se consacre à participer et à identifier les options compatibles avec les intérêts et adaptés aux préoccupations et aux aspirations des peuples du Maghreb et dirigeants confond.